

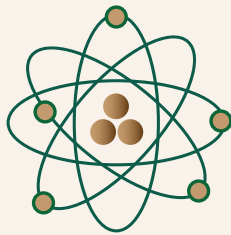


مجلة جامعة شقراء

للعلوم الإنسانية والإدارية

دورية علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة شقراء

العدد السادس عشر
محرم ١٤٤٢هـ / سبتمبر ٢٠٢١



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مجلة جامعة شقراء للعلوم الإنسانية والإدارية

دورية علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة شقراء

العدد السادس عشر

محرم ١٤٤٣ هـ / سبتمبر ٢٠٢١ م

www.su.edu.sa/ar/

Jha@su.edu.sa



جامعة شقراء
Shaqra University



حقوق الطبع محفوظة
جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية

عنوان المراسلة

مجلة جامعة شقراء للعلوم الإنسانية والإدارية، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث
العلمي، جامعة شقراء، شقراء، المملكة العربية السعودية

Jha@su.edu.sa

الهاتف : ٠١١٦٤٧٥٠٨١

هيئة تحرير مجلة جامعة شقراء للعلوم الإنسانية والإدارية

المشرف العام

أ.د. محمد بن إبراهيم الدغيري

وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

رئيس هيئة التحرير

أ.د. نايف بن عبدالعزيز المطوع

مدير التحرير

أ.د. مطلق بن مقعد الروقي

أعضاء هيئة التحرير

أ.د. أحمد بن محمد اليحيى
أ.د. عبدالإله بن مزروع المزروع
أ.د. أحمد بن محمد بن عبود
أ.د. طلال بن عبدالله الشريف
د. مساعد بن حمد الشريدي
د. نجلاء بنت حسني محمد
د. مريم بنت عبدالعزيز العيد

سكرتارية التحرير

أ. محمد بن عبدالله المهنا

أ. عبد الله بن عائض المطيري

رقم الإيداع: ١٤٣٤ / ٨٢٢٠ هـ بتاريخ: ٢٣ / ٠٨ / ١٤٣٤ هـ

الرقم الدولي المعياري (ردمد): ١٦٥٨ / ٦٥٤٩

تعريف بالمجلة

مجلة دورية علمية محكمة نصف سنوية، تصدر عن جامعة شقراء، وتعنى بنشر الدراسات والأبحاث التي لم يسبق نشرها والمتوافر فيها مقومات البحث العلمي من حيث أصالة الفكرة، ووضوح المنهجية، ودقة التوثيق في التخصصات الإنسانية والإدارية المكتوبة باللغة العربية أو اللغة الإنجليزية.

الرؤية :

التميز في نشر الأبحاث المتخصصة في مجال العلوم الإنسانية والإدارية.

الرسالة:

نشر الأبحاث العلمية المتميزة وفق معايير البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والإدارية.

الأهداف:

- تسعى مجلة جامعة شقراء للعلوم الإنسانية والإدارية لتحقيق الأهداف التالية :
1. الإسهام في نشر العلوم الإنسانية والإدارية وتطبيقاتها .
 2. تشجيع المهتمين في مجال العلوم الإنسانية والإدارية لنشر إنتاجهم العلمي والبحثي المبتكر.
 3. إتاحة الفرصة لتبادل الإنتاج العلمي والبحثي على المستويين المحلي، والعالمي.

- تعبّر المواد المقدّمة للنشر بالمجلة عن آراء ونتائج واستنتاجات مؤلفيها.
- يتحمل الباحث/ الباحثون المسؤولية الكاملة عن صحة الموضوع والمراجع المستعملة.
- تحتفظ المجلة بحق إجراء تعديلات للتنسيقات التحريرية للمادة المقدّمة، حسب مقتضيات النشر.
- يجب ألا يزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة مقاس (A4).
- تكتب البحوث باللغة العربية أو الإنجليزية، ويرفق عنوان البحث وملخصه باللغة العربية للبحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية، وعنوان البحث وملخصه باللغة الإنجليزية للبحوث المكتوبة باللغة العربية، على أن تكون ترجمة الملخص إلى اللغة الإنجليزية صحيحة ومتخصصة، ولن تُقبل الترجمة الحرفية للنصوص عن طريق مواقع الترجمة على الإنترنت، ويتضمن الملخص فكرة مختصرة عن موضوع الدراسة ومنهجها وأهم نتائجها بصورة مجملّة، ولا يزيد عن 250 كلمة.
- يرفق بالملخص العربي والإنجليزي الكلمات المفتاحية (Kay Words) من أسفل، ولا تزيد عن خمس كلمات.
- تُستخدم الأرقام العربية (1,2,3,4 ... Arabic) سواء في متن البحث أو ترقيم الصفحات أو الجداول أو الأشكال أو المراجع.
- يُقدّم أصل البحث مُخرَجًا في صورته النهائية، وتكون صفحاته مرقمة ترقيمًا متسلسلاً باستخدام برنامج Ms Word، وخط Traditional Arabic، مع مراعاة أن تكون الكتابة بينط 14 للمتن، و 12 في الحاشية، و 10 للجداول والأشكال، وبالنسبة للغة الإنجليزية فتكتب بخط Times- Roman بينط 12، و(10) في الحاشية، و (8) في الجداول والأشكال، مع مراعاة أن تكون الجداول والأشكال مدرجة في أماكنها الصحيحة، وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية الضرورية، ويراعى ألا تتجاوز أبعاد الأشكال والجداول مساحة الصفحة على أن تكون هوامش الصفحة (3) من كل الاتجاهات، والتباعد بين السطور مسافة مفردة، وبين الفقرات (10)، ويكون ترقيم الصفحات في منتصف أسفل الصفحة.

- ترسل الأبحاث إلى المجلة على البريد الإلكتروني jha@su.edu.sa
- ترسل نسخة من البحث بصيغة Word ونسخة PDF.
- يُعرض البحث على هيئة التحرير قبل إرساله للتحكيم، وللهيئة الحق في قبوله أو رفضه.
- يكتب عنوان البحث، واسم المؤلف (المؤلفين)، والرتبة العلمية، والتخصص، وجهة العمل، وعنوان المؤلف (المؤلفين) باللغتين العربية والإنجليزية.
- يجب أن تكون الجداول والأشكال -إن وجدت- واضحة ومنسقة، وترقم حسب تسلسل ذكرها في المتن، ويكتب عنوان الجدول في الأعلى، أما عنوان الشكل فيكتب العنوان في الأسفل؛ بحيث يكون ملخصاً لمحتواه.
- يجب استعمال الاختصارات المقننة دولياً بدلاً من كتابة الكلمة كاملة مثل سم، ملم، كلم، و % (لكل من سنتيمتر، ومليمتر، كيلومتر، والنسبة المئوية، على التوالي). يُفضل استعمال المقاييس المترية، وفي حالة استعمال وحدات أخرى، يُكتب المعادل المتري لها بين أقواس مربعة.
- تستعمل الحواشي لتزويد القارئ بمعلومات توضيحية، ويشار إلى التعليق في المتن بأرقام مرتفعة عن السطر بدون أقواس، وترقم الحواشي مسلسلة داخل المتن، وتكتب في الصفحة نفسها مفصولة عن المتن بخط مستقيم.
- لا تُعاد البحوث إلى أصحابها سواء نُشرت أو لم تنشر.
- يُتبع أحدث إصدار من جمعية علم النفس الأمريكية APA لكتابة المراجع وتوثيق الاقتباس (الإصدار السادس).
- تُعد نسبة التشابه similarity المقبولة هي 30%، وإذا زاد البحث عن هذه النسبة يُعرض على هيئة تحرير المجلة للبت فيه، والتأكد من تجنب السرقة الأكاديمية plagiarism، والمحافظة على الأصالة البحثية.
- ألا يكون البحث مستلماً من رسالة الماجستير أو الدكتوراه.



أبحاث العدد

فهرس المحتويات

الأبحاث باللغة العربية

- 1 د. مريم بنت عبد العزيز بن عبد الله العيد (وضاح اليمن) للشاعرين (أدونيس والبياتي) دراسة نقدية تحليلية
- 20 د. محمد بن أحمد العريني التوجيه البلاغي للقراءات العشر في الألفاظ القرآنية بجزء عم -دراسة بلاغية
- 37 د. مي عبد العزيز الوثلان سلوة الغريب آداب المؤلف في نماذج من النثر العربي القديم
- 51 د. إبراهيم سعيد السيد الأحكام في نظرية البلاغة العربية دراسة تأصيلية
- 75 أ. شيماء صالح الماجد ؛ د. هاني خالد شيتي تقييم إجراءات حماية النظم الحاسبية الإلكترونية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية وقياس أثر ذلك في فاعلية التدقيق الداخلي
- 102 د. رندة سلامة اليافي؛ الأستاذة. سارة سعد الهاجري دراسة تحليلية لاتجاهات طالبات ومشرفات التدريب التعاوني في بيئة الأعمال السعودية
- 135 د. راشد بن سعود بن بداح السهلي الحاجات النفسية وعلاقتها بالسعادة في ضوء التحول للتعليم الطارئ عن بعد لدى طالبات عمادة البرامج التحضيرية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
- 160 د. عمر عوض عوض الثبتي مستوى معرفة الذات الأكاديمية وضغوط الدراسة أثناء جائحة كورونا (COVID-19) وعلاقتها بالقيم التنبؤية للمعدلات التراكمية لطلاب جامعة شقراء
- 187 د. تركي بن منور بن سمير المخلفي دور المجالس المدرسية في توفير بيئات مدرسية آمنة وداعمة للتعليم والتعلم
- 209 د. مسفر أحمد مسفر الوادعي دور معلمي العلوم الشرعية في بناء الشخصية البحثية لدى طلبة المرحلة المتوسطة بمنطقة عسير
- 233 د. محمد عوض محمد السحاري مستوى المعرفة التدريسية اللازمة لتدريس مقررات التربية الإسلامية التي يمتلكها الطالب المعلم
- 259 أ.د. إيمان محمد أحمد الرويثي دور معلمي العلوم في تنمية مهارات التعلّم الذاتي لدى طلبة المرحلة المتوسطة في ظل جائحة كورونا (COVID- 19)
- 285 د. هياء بنت محمد بن عبد الله السبيعي مدى تضمين مجالات طبيعة العلم في كتاب الفيزياء للصف الأول الثانوي في المملكة العربية السعودية
- 308 د. سارة بنت راجح عوض الروقي دور القصة في تنمية قيم المواطنة لدى الطفل في مرحلة رياض الأطفال (تصور مقترح)

الأبحاث باللغة الإنجليزية

Conversational Implicatures in Najdi Arabic

Dr. Manar Almanea335

Hidden Translation: Strategies and Tactics A Case Study of Arabic Translation of the English Novel (1984) written by George Orwell.

Dr. Saad Salem Alshamrani357

الأحكام في نظرية البلاغة العربية دراسة تأصيلية

د. إبراهيم سعيد السيد

أستاذ مساعد بجامعة جازان

المستخلص:

يناقش هذا البحث جوانب مهمة في دراسة نظرية البلاغة العربية، وهي جوانب تمس الأصول المعتمدة في صلب النظرية مثل مبدأ: (تفاوت مراتب الكلام)، و(اختلاف درجات البلاغة)، ومن أجل ذلك طرح البحث فرضية تقول: إن هناك أحكاماً أصدرها البلاغيون تكشف عن وعي كبير بأن هناك واجباً وممنوعاً، وحسناً وقبيحاً، وأوّل وخلاف الأوّل، وهذه الأحكام هي مظاهر (تفاوت مراتب الكلام). كما يطرح البحث جملة من المقدمات قبل عرضه لطبيعة الأحكام البلاغية، ومن هذه المقدمات الإجابة عن بعض الأسئلة، وهي: ما الأساس المعرفي لهذه الفكرة؟ وهل علم البلاغة علم نقلي أو علم عقلي؟ وكيف طرح البلاغيون هذه الفكرة في كتبهم؟ وبعد ذلك يعالج هذه الأحكام البلاغية، والمقولات العلمية التي أشارت إليها. وتخلص الدراسة بعد ذلك إلى البحث عن النتائج العلمية المترتبة على هذا البحث، وذلك بمناقشة ثلاثة أفكار هي: التأسيس لعلم أصول البلاغة، وتحول إجراء التحسين والتقبيح إلى علم منضبط، وتقريب نظرية (تفاوت مراتب الكلام) في التراث البلاغي والنقدي.

الكلمات المفتاحية: أحكام البلاغة، أصول البلاغة، الحسن والقبح، العقل والنقل، تفاوت مراتب الكلام، درجات البلاغة، طبقات البلاغة.

Provisions in Arabic Rhetoric: An Etymological Study

By Dr. Ibrahim Saeed Al-Sayed.

Assistant Professor of Rhetoric and Literary Criticism

Jazan University

Abstract:

This paper discusses important aspects that are rarely covered in the study of Arabic rhetoric. They are aspects that affect the basics adopted in the core of the theory, such as the principle of (Variation in speech ranks), and (different degrees of rhetoric). For this, the research put forward a hypothesis that says : there are provisions made by rhetoricians that express a great awareness that; there is an obligation and forbidden, good and bad, prioritized and non-prioritized and these provisions are a manifestation of (Variation in speech ranks).

The research also presents a set of introductions before presenting the nature of rhetorical provisions, among these introductions are the answers to some questions, including: What is the knowledge base for this idea? Is the science of rhetoric a science of transfer or mental science? How did the rhetoricians introduce this idea in their books? After that, the research deals with these rhetorical provisions, and the scientific sayings that referred to them. The research then concludes to an important question which is: What are the scientific results of this research? It answers by discussing three ideas: The establishment of the science of rhetoric principles. The procedure of improvement and demonization turned into a disciplined science. And approximation of the theory (Variation in speech ranks) in the rhetorical and critical heritage.

Key words: The Origins of Rhetoric, Rhetoric provisions, obligation and forbidden, good and bad, prioritized and non-prioritized, mind and transfer, Variation in speech ranks, degrees of rhetoric, layers of rhetoric

مقدمة:

ربما بدا الحديث عن (الأحكام) في البلاغة العربية -للوهلة الأولى- خطوةً إلى الوراء في قراءة الدرس البلاغي، وذلك في ظل تحول المقاربات، وكثرة الاتجاهات الحديثة، وبخاصة (البلاغة الجديدة) التي تبحث في أنساق الحجاج والتداول، فضلاً عن (بلاغة الخطاب) التي تبحث في بلاغة السمات، وما يحيط بأنماط الخطاب من كفاءات وكفايات جعلت الحركة البحثية حولها تقفز بالدرس البلاغي العربي خطوات مغايرة، وربما دعا هذا بعض الباحثين إلى وصف العودة إلى دراسة نظرية البلاغة العربية بأنها تكرار لا يحمل جديداً.

وربما تصح هذه الفرضية الأخيرة إذا كان البحث سيقدم شيئاً مكروراً ومعاداً من القول، أما إذا كانت الدراسة معنيةً بتقديم جوانب جديدة، وتناول مباحث مهمة، وفي الوقت نفسه مهمة وغير مطروقة، وتحاول أن تبحث في تأثيرها على حركة التأويل في البلاغة العربية، ومناهج التحليل والقراءة في التراث النقدي، وكيف يمكن استثمار طاقات هذه الجوانب في المقاربات الإجرائية في ضوء تعدد المناهج والأنساق، فحينئذ تكون العودة إلى مناقشة أركان النظرية البلاغية أمراً ذا قيمة نوعية.

في ضوء هذه المقدمة جاء هذا البحث الذي يعد نهجاً يغيّر ما سبقه من أبحاث تدور في فلك هذا الفرع من فروع المعرفة الإنسانية، وهو نهج غير معبّد، لكن له من الاعتبارات المعرفية، والأسس الفكرية ما يجعله يقفز بعلم البلاغة في حيز جديد من حيث إعادة التناول والطرح والتأصيل؛ لأنّ البلاغة العربية نظريةً قامت بغرض (فهم أسرار الإعجاز القرآني) الذي بلغ الحد الأعلى من البلاغة، ولذلك فإن من الأصول المهمة المعتمدة في البلاغة العربية مبدأ: (تفاوت مراتب الكلام)، وليس البحث عن بلاغة السمات الحاصلة في كل خطاب على حدة، فذلك مجال آخر.

ولذلك فإن هذا البحث يحاول الوصول إلى فهم جانب واحد من جوانب (تفاوت مراتب الكلام)، وهو (الأحكام في البلاغة العربية)، ويسعى إلى قراءة المنظومة التي اعتمدها البلاغيون في التحسين والتقبيح منذ القرن الثالث الهجري، ومروراً بمرحلة النضج في القرن الخامس، وانتهاءً بانتقال الدرس البلاغي إلى التقعيد بدءاً من القرن السابع. ولعل هذا يتضافر مع حركة علمية في فهم تنوع الخطاب، وتفاوت مستوياته البلاغية.

أهداف الدراسة

الغرض من هذه الدراسة هو التحقق من صحة بعض الفرضيات العلمية التي يتساءل عنها البحث، ويروم التثبت منها، ومن أهمها ما يأتي:

1-التحقق من قيام النسق البلاغي العربي على جملة من الأحكام تعدّ مظهرًا من مظاهر تفاوت طبقات البلاغة، واختلاف درجات الكلام.

2- ضبط المصطلحات التي يرى البحث أنها تمثل منظومة الأحكام البلاغية، كالواجب والممنوع، والحسن والقبيح، والأولى وخلاف الأولى.

3-المناداة بضرورة توليد فرع معرفي جديد يستقل بمجموعة من المباحث المتعلقة بطبيعة الاستدلال في البلاغة العربية؛ ليكون هذا الفرع معنيًا ب(أصول البلاغة).

منهج البحث

يأتي هذا البحث وفق المنهج الوصفي القائم على استقراء النصوص والمدونات البلاغية؛ بغرض دراسة مقولات البلاغيين في تصورهم لطبيعة الأحكام البلاغية؛ من أجل تحليلها وتصنيفها، والوصول إلى تأصيل المنطلقات العلمية والخلفيات الفلسفية التي كانت رافداً مهماً من روافد وضع هذه المصطلحات وتحديد أطرها.

ولا شك أن فهم الأصول الفلسفية للعلوم هو الذي يحدد المدى الذي يعمل فيه كل علم (السيد، 2021)، بما يمكننا من الكشف عن طبيعة الأنساق المهيمنة على المسائل الفرعية في هذا العلم. ونحن في عصرنا الحديث في أمس الحاجة إلى أن نطور درسنا البلاغي وفق النسق الذي يتبناه؛ ليكون أكثر إنتاجية.

خطة البحث

جاءت هذه الدراسة في ثلاثة مباحث هي:

الأول: مقدمات مهمة.

الثاني: منظومة الأحكام البلاغية.

الثالث: ما يترتب على هذا البحث من فوائد علمية.

الخاتمة، وأهم التوصيات العلمية.

المبحث الأول: مقدمات مهمة

ينبغي قبل الشروع في بيان المقصود بمنظومة الأحكام في البلاغة العربية الإجابة عن بعض التساؤلات التي تفرضها المنهجية المعرفية لدراسة هذا الموضوع؛ لتكون بمنزلة المقدمات التي تمهد السبيل إلى تلقي الفكرة وبسطها. ومن هذه التساؤلات ما يأتي:

- ما الأساس المعرفي لهذه الفكرة؟
- هل علم البلاغة علم عقلي أو علم نقلي؟
- كيف طرح البلاغيون هذه الفكرة في كتبهم؟

وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

1- الأساس المعرفي لهذه الفكرة

ينبغي أولاً أن نفرق بين البلاغة بوصفها ملكةً قادرةً على إنشاء كلام حسن، والبلاغة بوصفها علماً يدرس وجوه الحُسن وتفاوت مراتب الكلام. والذي يهمنا هنا هو الأخير، فحينما نبحث في المسائل والوجوه التي يفوق بها كلامٌ كلاماً، فنحن بصدد عرض ما يتصل بعلم البلاغة، وإذا بحثنا في الأسس المعرفية المشتركة بين البلاغة وغيرها من العلوم، وفي الحُسن والقيح -بوصفهما ظاهرتين كلاميتين تقعان في التأليف وما يتعلق بهما من ضوابط كلية- فنحن نبحث عن ضبط الظواهر التي تؤسس البحث في (أصول علم البلاغة).

والناظر في العلوم الإنسانية والتجريبية يرى أنه لا شيء يستحدث من العدم، ولا يبنى العلم من فراغ، بل لابد له من روافد تُعَدِّيه، وتُقيِّمُ أفكاره الأولى التي يبنى عليها مباحثه. وحينما يطرح هذا البحث فكرة التداخل بين المعارف، فإن ذلك يعني علم البلاغة بقواعده وضوابطه التي تبحث في ظواهر الحسن والقبح متقاطعةً مع جملة من المعارف، ومن ثمَّ فهي تُطرح لا من جهة اشتراك العلوم في المباحث ذاتها، وإنما من جهة التناول والتنميط المعرفي المنسحب عليها.

وبناء على هذا أقول: إن الأساس المعرفي للبحث في منظومة الأحكام في البلاغة العربية، وما بينها من تفاوتات في مراتب الكلام، يتمثل في أمرين:

الأول: تواتر الأدلة على أن الحكمَ العقليَّ ينقسمُ ثلاثة أقسام: الواجب، والممتنع، والجائز. أما الواجب فهو ما لا يتصور في العقل عدمه، والممتنع ما لا يتصور في العقل وجوده، ثم مرتبة الجواز، وقد انسحب ذلك على العلوم النظرية التي تعنى بالتأصيل، فالأحكام الأصولية الفقهية هي: «الواجب، والمحذور، والمباح، والمندوب، والمكروه» (الغزالي، 1997، ص52) على خلاف بين الأصوليين في التسمية. والأحكام في أصول النحو هي: «الواجب، والممنوع، والحسن، والقبيح، وخلاف الأولى، والجائز على السواء» (السيوطي، 2006، ص48). وبذلك فإن الحدين المتباعدين هما الوجوب والمنع، وبينهما مراتب بحسب طبيعة كل فن.

وقد تنبه بعض البلاغيين في معالجتهم لطرق الكلام إلى شيء من هذا التصور، فقد كان التفريق بين مراتب الكلام بناء على فهم منظومة الأحكام البلاغية حاضرًا في كتبهم، يقول **حازم القرطاجني** (2008): «وأما طرق الجد وما لم يقصد المتكلم به مشاجرة ولا مغالبة فلا يُوضع فيها واجبٌ وضع ممتنع، ولا الممتنع وضع الواجب، ولا ممكنٌ وضع ممتنع، ولا واجب وضع ممكن، وإنما يوضع الممكن وضع الواجب... ويجوز أن يوضع الممتنع وضع الجائز إذا كان المقصود بذلك ضربًا من المبالغة» (ص128).

الآخر: قيام نظرية البلاغة العربية على فهم (وجوه الإعجاز القرآني)؛ حيث «إن ثمره هذا الفن إنما هي فهم الإعجاز من القرآن» (ابن خلدون، 1988، 762/1). وهذا يستلزم أن كلام الله له مرتبة عالية سامية لا يقاربه فيها كلام آخر، فتثبت بذلك نظرية (التفاوت بين مراتب الكلام)، كما تثبت خصوصية نشأة البلاغة العربية ونضجها، فقد تطورت أفكار البلاغة العربية بظهور بلاغة القرآن الكريم، ولذلك فهي ذات صبغة خاصة؛ لعنايتها باختلاف طبقات البلاغة.

وقد أشار **عبد القاهر الجرجاني** (1993) إلى تنوع هذه الطبقات في قوله «وجملة الأمر أنك لن تعلم في شيء من الصناعات علمًا تُمرُّ فيه وتُحلي، حتى تكون ممَّنْ يعرفُ الخطأ فيها من الصواب، ويفصل بين الإساءة والإحسان، بل حتى تفاضل بين الإحسان والإحسان، وتعرف طبقات المحسنين» (ص37).

ثم يأتي الخلاف في تصور هذه المراتب، وبيان منزلتها، وطبيعة التفاوت فيما بينها. وقد ذكر بعضهم أن «المستحسن عند البلغاء واجب، إلا أن يقال إنَّ تركَّ المستحسن يُلام عليه لومًا أخفَّ من اللوم على تركِّ الواجب» (الدسوقي، 2007، 370/1). وكثيرًا ما يستعمل بعضهم لفظة (الاستحسان) في معنى (الواجب) بلاغةً، وهذا محل بحث سنأتي إليه بعد قليل.

لكن النظرة المعتمدة على فهم أسرار الصناعة اللغوية تميل إلى التفريق بين الواجب والمستحسن، فالواجب حيث لا يستقيم الكلام إلا به، ومن ثم، فإن الواجب هنا ليس واجبًا بوصفه جزءًا من علو مرتبة الكلام فحسب، وإنما بوصفه واجبًا في علم العربية، أو من كون عدم وجوده يعد مخالفًا لمنطق القواعد العقلية المنظمة لعملية الاتصال اللغوي.

2- علم البلاغة بين العقل والنقل

هل في البلاغة العربية معقول ومنقول؟ أو بصيغة أخرى: هل في البلاغة مباحث تعتمد على (النقل) فليس لنا أن نتقدم أو نتأخر عنها، ومباحث أخرى تعتمد على (العقل) وتكون هي محل الإبداع والتفرد؟

إذا سلمنا بهذه الفرضية التي تقول: إن الفكر البلاغي تحكمه منظومة من الأحكام التي تفرق بين مراتب الكلام، وأن هذه الأحكام منها: الواجب، والممنوع، والحسن، والقبیح، والأوّل، وخلاف الأوّل، فإننا بذلك نقر من حيث المبدأ أن في البلاغة منقولاً هو: الوجوب والامتناع، ومعقولاً هو: الحسن بدرجته: حسن، وأحسن، والأحسن، والقبیح بدرجته كذلك، و(الأوّل في الاستعمال) أيضاً، الذي يتحقق بالعدول إليه لحسنه، أو حين ظهور علة تقويه، ومربّح سياقي لاستعماله، ومسوغ دلالي لإيراده، أو أن يظل في دائرة خلاف الأوّل، كما سيتضح في بيان منظومة الأحكام البلاغية.

وقد نقل أبو حيان (1988) المقولة التي تنص على أن «العلم علمان: معقول ومنقول، فالمعقول أبدي والمنقول زمني، والمعقول أصل، والمنقول فرع» (163/2). أما كون المعقول أبدياً فلأنه لا يرتبط بزمان معين، بعكس المنقول المرتبط بزمن معين، كارتباط الاحتجاج اللغوي بعصر محدد. وأما جعل أحدهما أصلاً والآخر فرعاً، فذلك هو محل الاختلاف بين الناس قديماً وحديثاً.

فالمعقول هو ما يدور على ما يعلم من طريق الرواية، أو التواتر، أو السماع، أو النقل عن العرب، كعلم اللغة أو الحديث ونحوهما. أما المعقول فهو كلام يحتج على صحته بالعقل، أو ما يطلق عليه (الدليل العقلي).

وإذا بحثنا في مفاهيم البلاغة وتعريفاتها في التراث العربي فسنجد منها الآتي: قال خلف الأحمر: البلاغة: «كلمة تكشف لك عن البقية». وقال المفضل الضبي: قلت لأعرابي: ما البلاغة عنكم؟ فقال: «الإيجاز من غير عجز والإطناب من غير خطل». وقيل للفارسي: ما البلاغة؟ قال: «معرفة الفصل من الوصل». وقيل هي: «تصحيح الأقسام واختيار الكلام». وقول بعضهم: البلاغة «مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته». ثم علم المعاني: وهو «العلم الذي تعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال». وعلم البيان هو «علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه». وعلم البديع هو «علم تعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة» (الجاحظ، 1998، 88/1، ابن سنان، 1982، ص 59 وما بعدها. العسكري، 1952، ص 10).

وإذا تأملنا هذه التعريفات فسنجد أنها لا تخرج في مجملها عن أحد أمرين:

أ- التزام نسق لغوي معين يحقق قدرًا من الفنية المتعلقة بالصناعة الكلامية في النص.

ب- طريقة عقلية بديعة في التفكير -ومبتكرات الإنشاء- تضيفي على الكلام ألماً وحسناً.

فالأول: داخل في التزام المنقول من طريقة كلام العرب، وبخاصة في بعض أبواب العلم. والآخر: من باب التفرد في القول والإبداع في المعاني، وإعمال العقل في ابتكار الصور والأخيلة.

ويمكن الاكتفاء هنا بالوقوف عند تعريف البلاغة السابق بأنها: «معرفة الفصل من الوصل» (الجاحظ، 1998، 88/1، ابن سنان، 1982، ص 59، العسكري، 1952، ص 438)، وتعريفها بأنها: «الإيجاز من غير عجز، والإطناب من غير خطل» (ابن سنان، 1982، ص 59، والثعالبي، 1985، ص 6). فالتعريف الأول أقرب إلى وجوب معرفة ضوابط الكلام وقواعد الإنشاء، ذلك

أن للفصل والوصل مواضع ينبغي فيها التزام نسق الكلام العربي ومعرفة قواعده وكيفياته، ويُعد الخروج عنها خروجاً عن الصواب. أما الإيجاز والإطناب فظاهرتان جماليتان تخضعان لشيء من العقل في كيفية الحذف، وطريقة الاستغناء والتخفيف، مع تفاوت الناس في بلاغة الأسلوب. وبذلك يمثل هذان التعريفان وقوع البلاغة بين النقل والعقل.

3- كيفية طرح الفكرة (الوعي بتفاوت طبقات الكلام في البلاغة العربية)

استعمل بعض البلاغيين مصطلح (أحكام البلاغة)، لكنه ليس بالمعنى نفسه الذي أريد في هذا البحث، بل ذكره في سياق الحديث عن بيان العلل والأسرار الخاصة بالفصاحة والبلاغة، فابن سنان الخفاجي (1982) -على سبيل المثال- يقول عن كتابه (سر الفصاحة): «كنا قد عزمنا على أن نصله بقطعة مختارة من النظم والنثر يُتدرب بالوقوف عليها في فهم ما ذكرناه من أحكام البلاغة، وكشفناه من أسرار الفصاحة، لكننا فرّقنا من الإطالة والتثقيل على الناظر فيه بالملل والسآمة» (ابن سنان، 1982، ص291).

لكن مما لا ريب فيه كذلك أن حديث البلاغيين عن طبقات الكلام في البلاغة العربية حديث مفصل، ينتهي إلى النتيجة التي أشير إليها، وهي أن هذه الطبقات متفاوتة، بل «وتتعدد مستوياتها بدرجة كبيرة، فنجد منها ما يقف عند أدنى مستويات الأداء؛ إذ لا يتجاوز الأمر فيه التزام قواعد الإعراب، والتحرر من الخطأ في الألفاظ، وليس لهذا المستوى من النظم مزية أو حسن؛ لأن المزية والحسن إنما يكونان بلطائف تدرك بالفكر والنظر» (السيد، 2009، ص34). ومنها ما يبلغ حد الإعجاز، وهو النص القرآني.

وقد استقر هذا التصور -أي اختلاف طبقات البلاغة- بين يدي البحث في أسرار الأسلوب القرآني ووجوه تفرده؛ حيث أثّرت قضية الإعجاز ما بحث عنه العلماء من تصور النموذج الراقي في أداء المعنى وحسن التعبير، فوجدوا البون شاسعاً بين كلام الله تعالى وأي كلام آخر غيره، «وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا» (سورة النساء: 82)، فكانت عنايتهم بدراسة مظاهر التفاوت، واختلاف طرائق الاستعمال.

ولذلك يذهب بعض البلاغيين إلى أن «البلاغة على ثلاث طبقات: منها ما هو في أعلى طبقة، ومنها ما هو في أدنى طبقة، ومنها ما هو في الوسائط بين أعلى طبقة وأدنى طبقة. فما كان في أعلاها طبقة فهو معجز، وهو بلاغة القرآن. وما كان منها دون ذلك فهو ممكن كبلاغة البلغاء من الناس» (الرماني، 1976، ص75).

وقد استمرت جهودهم في وضع نظرية تعينهم على تذوق الكلام، وما يتحقق فيه من أساليب مخصوصة تضمن له الجودة والتأثير والجمال، وانتهوا إلى إرساء تصورات حول أحكام البلاغة، وإن لم يصوغوها في نسق شبيه بأصول النحو أو أصول الفقه، لكنهم أدركوا الواجب والمنوع، وعرفوا الحسن والقيح، وبحثوا الأولى في الاستعمال.

وقد أشار السيوطي -رحمه الله- في نظم (عقود الجمان) (2012) إلى ذلك التفاوت في طبقات الكلام، حين ذكر في منظومته أن أعلى المراتب هو حد الإعجاز وما يقرب منه، إلى أن يصل لحد الفهم والإفهام، وذلك حين يقول (ص31):

يَطْرَفَيْنِ حَدَّ الإعْجَازِ عَلْ
هُوَ الَّذِي إِذَا لِدُونِهِ نَزَلَ
وَمَا لَهُ مُقَابِرٌ وَالْأَسْفَلُ
فَهُوَ كَصَوْتِ الحيوانِ مُسْتَفِلٌ

بَلَاغَةُ مُحَسِّنَاتٍ تُبَدِّعُ

بَيْنَهُمَا مَرَاتِبٌ وَتَتَبَعُ

يشير النص هنا إلى أن البلاغة لها طرفان: الأول: هو الطرف الأعلى، وهو حد الإعجاز وما يقرب منه، والآخر: هو الحد الأسفل، وهو الذي إذا نزل الكلام عنه لم يفد شيئاً، فكأنه قد صار أعجمياً والتحق بصوت الحيوان الذي لا يفهم، وبين هذين الطرفين مراتب كثيرة بحسب نصيب الكلام من توافر الواجب والحسن بأنواعهما، وخلوه من الممنوع والقبیح وخلاف الأولى.

وبناءً على ذلك، نص البلاغيون في هذا التصور على أن الحُسن درجات متفاوتة بحسب ما يتوافر من عناصر الجمال، وهذا ما صرح به صاحب الطراز (2003) في قوله: «الحسن له طرفان ووسائط، فالطرف الأعلى منه يقع التناسب فيه بحيث لا يمكن أن يزداد عليه... والطرف الأسفل أن يحصل هناك من التناسب قدر بحيث لو انتقص منه شيء لم تحصل تلك الصورة، ثم بين الطرفين مراتب مختلفة متفاوتة جداً» (68/1).

وكلام العلوي يُخرج من البلاغة ما يمتنع فيه الواجب ويتوافر فيه القبيح، فهو ما لا يتصور من البلاغة في شيء، ويجعل ما لا يزداد عليه هو اجتماع الواجب والحسن وانتفاء القبيح وخلاف الأولى، وهذا هو حد الإعجاز وما يقرب منه، مع كون كلام الله المعجز متفرداً في المرتبة بحيث لا يصل إلى رتبته شيء.

ولذلك يشير الرماني (1976) إلى أن البلاغة تتعلق بنمط مخصوص من الكلام، فيقول: «ليست البلاغة إفهام المعنى، لأنه قد يفهم المعنى متكلمان: أحدهما بليغ، والآخر عيبى. ولا البلاغة أيضاً بتحقيق اللفظ على المعنى؛ لأنه قد يحقق اللفظ على المعنى وهو غث مستكره ونافر متكلف، وإنما البلاغة: إيصال المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ...» (ص75). وبناءً على ذلك، جاءت علوم البلاغة لتدرس جانبي الصناعة والإبداع، فالصناعة مستلهمة من قواعد العربية، ومن ثم فإن البلاغة تدرس في طبقات الكلام ما يكون واجباً، وما يكون حسناً، وما يكون قبيحاً... إلخ. أما الإبداع فيتعلق بكيفية صوغ التجربة وما فيها من مستجدات المعاني والمضامين والدلالات.

المبحث الثاني: منظومة الأحكام البلاغية

استعمل مصطلح الأحكام في كتب البلاغة العربية، مضافاً مرة إلى الصنعة (الجرجاني، 1991)، وأخرى إلى مبحث من مباحث البلاغة، كقولهم: «أحكام الاستعارة»، و«أحكام التشبيه»... إلخ (العلوي، 2003، 128/1، 180).

كما استعمل مصطلح (الأحكام) بمعنى (القواعد العامة في المسألة)، كما فعل العلوي (2003) في حديثه عن المجاز حينما وضع عنواناً هو (المسألة الثالثة: في ذكر الأحكام المجازية)، وذكر منها «الحكم الأول: الأصل في إطلاق الكلام أن يكون محمولاً على الحقيقة، ولا يعدل إلى المجاز إلا لدلالة» (1/ 43)؛ إذ إن ذلك الحكم قاعدة عامة في باب المجاز، ولها تفصيل في كتب البلاغة؛ إذ الأصل حمل الكلام على حقيقته، ولا يعدل عنه إلى المجاز إلا بقرينة تدل عليه.

بيد أن استعمال هذا المصطلح هنا له دلالة أخرى؛ حيث يراد به (درجات تفاوت الخطاب وتوصيف محاسنه، بناءً على أدلة معتمدة أو علل راجحة؛ وذلك بغرض فهم التفاوت الحاصل بين مراتب الكلام). فهي إذن درجات تبدأ من (الواجب)، وهو أمر تستقل به البلاغة في جانب، وتشارك مع (الواجب اللغوي) منه في جانب آخر - كما سيتضح بعد قليل -؛ إذ لا تكون بلاغة مع مخالفة واجب يفرضه النسق اللغوي أبداً إلا بحمله على وجه من اللغة يستسيغه نظامها. وتنتهي هذه الدرجات ب(المتنوع) الذي يترتب عليه فساد حاصل من مخالفة نظام اللغة أو موجبات العقل والسياق.

وجاءت هذه الدرجات في هذا البحث على ثلاث ثنائيات: الأولى: الواجب والممنوع، والثانية: الحسن والقيبح، والثالثة: الأولى وخلاف الأولى. ولكل منها حدّه، وماهيته، ومسائله، وما ينبغي له من مسائل تبين تداخله مع غيره، أو انفراده بجزء مستقل.

والآن يمكن تفصيل القول في مراتب هذه الأحكام.

الحكم الأول والثاني: الواجب والممنوع

متى يكون الشيء واجباً في البلاغة، ومتى يكون ممنوعاً؟

هناك قاعدة مهمة تحب الإشارة إليها في هذا السياق، وهي أن الوجوب والمنع في علوم البلاغة يختلفان في التصور عن الوجوب والمنع في النحو والصرف، فعلم النحو يضبط الألفاظ والصيغ والتراكيب وطرائق الاستعمال... إلخ. والبلاغة تراحم النحو في هذا من جهة الصنعة حيناً، وبخاصة في بناء التراكيب، ومن جهة طرائق إيراد الدلالة حيناً آخر؛ لذا قال السكاكي (1987): «البلاغة بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدّاً له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها، وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها... إلخ». (ص415).

غير أن البلاغة تنفرد بمعالجة الواجب والممنوع والحسن والقيبح في أبواب المعاني، وهذا باب واسع يدرك بالفكر ولطائف النظر. وقد ذكر أبو هلال العسكري (1952) أن البلاغة: «هي كل ما تبلغ به المعنى قلب السامع فتتمكنه في نفسه كتمكنه في نفسك مع صورة مقبولة ومعرض حسن». (ص10). وبذلك تتطلب علوم البلاغة شرطين:

الأول: استيفاء الصحة، فلا بلاغة مع لحن ظاهر متفش، أو خطأ جلي في الخطاب، وهنا يستوى البلاغي مع غيره في إقرار الواجب ومنع الممنوع.

والآخر: النظر في وجوه الاستحسان، فأصل عمل البلاغي على ما يجوز فيه وجهان، فينظر أيهما أقرب إلى الكمال، فإذا جاء الكلام في طبقته موافقاً للمقام فهو البليغ، وإلا فلا، ومن ثم لم يكثر استعمال الواجب والممنوع في البلاغة كثرة الحسن والقيبح، ثم إن كان ذكر الشيء على أصله هو البلاغة فإنه يتبعه ويستقصيه؛ رغبة في طلب ما يحقق للكلام رفعته وشرفه.

وقد ذهب بعض البلاغيين إلى أن الوجوب في البلاغة له استقلالية عن الوجوب اللغوي، ومن ثم فليس كل (واجب) في البلاغة واجباً لغوياً، بل هناك ما هو واجب بلاغةً دون أن يكون واجباً في اللغة، وقد أشار السبكي (2003) في عروس الأفراح إلى هذا المعنى بقوله: «حيث قلنا في هذا الباب: يجب الوصل، أو قلنا يجب الفصل، نريد به الوجوب بحسب البلاغة وتطبيق الكلام على مقتضى الحال، ولا نعني به الوجوب بحسب اللغة إلا في مواضع يسيرة» (1/488).

والمعاني أوسع من الألفاظ والتراكيب؛ لذا فإن القول بالوجوب فيها يحتاج إلى بيان الحثيات المتعلقة بها، والأدلة الداعمة لها، والعلل المفهومة لطبيعتها، فقد يختلف البلاغيون في توجيه المعاني بناء على أدلة عقلية في الغالب كنقض العادة، وهو مصطلح من المصطلحات التي استعملها الرماني في (النكت)، ويراد بها خروج الكلام عن المألوف، وقد جعله الرماني (1976) وجهاً من وجوه الإعجاز القرآني. وكذلك —من الأدلة— خروج الكلام عن مقتضى الظاهر، وهو يشبه اختلاف الفقهاء في الفروع بناء على فهم مناط الدليل وتوجيهه. ويتسع الاجتهاد في هذا الباب من أبواب البلاغة أكثر من اتساعه في ضبط التراكيب، والصور، وطرق الكلام.

ومن ثم، يمكن طرح الحديث عن الوجوب والمنع بما يتسع له المقام؛ من أجل عدم الابتعاد عن المراد من إرساء قواعد هذه

الفكرة؛ حيث إن ذلك سيجري عليه فهم مراتب الأحكام في صناعة الكلام والإنشاء، وفي المعاني كذلك.

تعريف الواجب والمنوع

أقول: إن الواجب في مباحث البلاغة العربية: هو ما يحصل بوجوده صحة، وبعدمه فساد، وهذا هو الحد الذي يُرتضى عندي في تحرير هذا المصطلح، كوجوب الوصل بين الجملتين في كمال الاتصال بينهما، كأن تكون إحداها بدلاً من الأخرى أو توكيداً لها؛ لأن العطف يوهم المغايرة، ولا مغايرة حينئذ. وفي حالة كمال الانقطاع إذا لم تكن بين الجمل مناسبة، فمبحثه في باب العطف في العربية، وكذا وجوب الوصل إذا أوهم الفصل خلاف المقصود.

وقد لمحت هذا من تصريحات البلاغيين وتحليلاتهم التي قدموها، ومن ذلك قول السكاكي (1987): «الحالة المقترضة للقطع نوعان: أحدهما أن يكون لكلام السابق حُكْم وأنت لا تريد أن تشركه الثاني في ذلك فيقطع، ثم إن هذا القطع يأتي إما على وجه الاحتياط، وذلك إذا وجد قبل الكلام السابق كلام غير مشتمل على مانع من العطف عليه، لكن المقام مقام احتياط فيقطع لذلك، وإما على وجه الوجوب، وذلك إذا كان لا يوجد... إلخ» (ص252).

كما يلمح هذا الضابط في تعريف الواجب من حديثهم عن مسألة الفصل بين الجملتين المتباينتين، بأن تكون الثانية مباينة في الحكم للجملة الأولى، أو أن الأولى لها حكم لم يقصد إعطاؤه للجملة الثانية، فالفصل هنا واجب. كقوله تعالى: (وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَؤُونَ. اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) (سورة البقرة: 14، 15). فالنص لم يصل جملة: (اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) بجملة (قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ)؛ لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف، فتقديم المعمول يفيد الاختصاص، فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم هو خذلهم بحال خلوهم إلى شياطينهم، وليس كذلك، بل متصل بهم، لا انقطاع له بحال» (القزويني، 1953، 3/ 103، ابن عريشاه، 2001، 1/ 57، الصعدي، 2005، 2/ 282).

وكذلك من يلمح من الحديث عن مسألة اختلاف الجملتين خيراً وإنشاءً حتى وإن كانتا بصيغة واحدة؛ حيث يلزمون المتكلم الفصل وجوباً، كقولنا: (مات أبو بكر رضي الله عنه)، فالجملتان وإن كانتا خبريتين، فإن الأولى بمعنى الخبر، والثانية بمعنى الطلب والدعاء، ومن ثم يُفسد الوصل المعنى ويهجنه، فلزم الفصل وجوباً، إلى غير ذلك من المسائل والمباحث الكثيرة.

ومن أمثلة الواجب في صناعة علم البلاغة قول بعضهم: «اعلم أن المسند إليه واجب الذكر إذا لم يقم عليه قرينة، ولا بحث لنا فيه، فإذا دلت عليه قرينة جاز ذكره وحذفه، وهذا ما نحن بصدد البحث فيه، ذلك: أن البحث إنما هو في مرجحات الذكر على الحذف، أو العكس، وذلك إنما يكون حيث يجوز ذكره وحذفه لقيام قرينة عليه، ومرجحات الذكر كثيرة... إلخ» (عوني، 2018، 2/ 18). وبذلك فإن الواجب إن لم تتحقق صحة الكلام بوجوده دخل الفساد بعدمه.

أما النقد وشرح الأدب فقد استعملوا كلمة (الواجب) -في الغالب- على معنى الاستحسان المؤكد، وليس على معنى الوجوب الذي يفضي نقيضه إلى فساد في التركيب؛ ولذلك نراهم يستعملون عبارة (وكان الواجب أن يقول) للدلالة على أفضلية استعمال تركيب على آخر، أو أسلوب على غيره، كقول أبي العلاء المعري (2008) في شرحه لبنت المتنبّي (ديوان المتنبّي، 1983، ص356):

وَحَيْلُ بَرَاهَا الرُّكُضُ فِي كُلِّ بَلَدَةٍ... إِذَا عَرَّسَتْ فِيهَا فَلَيْسَ تَقِيلُ

«تقيل: أي تقيم في الهاجرة، وكان الواجب أن يقول: فليست تقيل، فيؤنث ويجعل الضمير راجعاً إلى الخيل، ولكنه جعل ليس في معنى ما؛ فلم يحتج إلى ضمير» (ص942). فأبو العلاء ذكر الواجب -أي ما كان ينبغي أن يكون عليه الكلام-، ثم خرج الاستعمال الحاصل في البيت على وجه جائز، فدخل الوجوب هنا في معنى الاستحسان.

ومن هذا الباب -أيضاً- قول ابن الأثير (1999): «من الواجب في حكم الفصاحة والبلاغة ألا يظهر المستعار له، وإذا ظهر ذهب ما على الكلام من الحسن والرونق. ألا ترى أنا إذا أوردنا هذا البيت الذي هو (الدمشقي، 1993، ص84):

فَأَمْطَرْتُ لَوْلَا مِنْ نَرْجِسٍ وَسَقَتْ ... وَرَدًا وَعَصَّتْ عَلَى الْغُنَابِ بِالْبَرْدِ

جد عليه من الحسن والرونق ما لا خفاء به، وهو من باب الاستعارة، فإذا أظهرنا المستعار له صرنا إلى كلام غث، وذاك أنا نقول: «فأمطرت دمعاً كاللؤلؤ... إلخ» (1/ 346). فاستعمال الواجب هنا متعلق -أولاً- بالمعاني وليس بالصنعة اللغوية من جهة التركيب، كما أنه محمول -ثانياً- على الوجوب المتضمن معنى الاستحسان المؤكد، وإلا فإنه لو أظهر المستعار له لم يفسد الكلام من جهة الصنعة، وإنما يذهب رونقه وحسنه من جهة التخييل والدلالة.

ولا يفتأ ابن الأثير (1999) يسير على هذا المنوال، كقوله أيضاً: «وقد تقدم أن من الواجب في حكم البلاغة ألا تنطق بالحدوف، ولا تظهره إلى اللفظ، ولو أظهرت لصرت إلى كلام غث» (2/ 92).

وتتمة للفائدة يمكن القول: إن الواجب من جهة الصناعة اللفظية وإن كان موجوداً في البلاغة العربية، فإنه ليس بالدرجة ذاتها من الاتساع في علمي النحو والصرف؛ ذلك لأن البلاغة علم لا تحكمه صرامة النحو أو الصرف إلا في القدر المشترك بين البلاغة وقواعدهما، وأشياء أخرى تخضع لمنطق العقل والمقام. بخلاف الواجب بلاغةً في المعاني والدلالات؛ فبابه واسع جداً، ويحتاج إلى تمحيص كثير؛ حتى نقف على وجوهه وتصاريفه.

أما **المنوع**: فهو ما يحصل بوجوده فساد وبانتفائه صحة، وهو عكس الواجب، وقد اتضح بما ذكر، ومنه قول البهاء السبكي (2003): «إذا وجد التناسب وجب الوصل، وإلا امتنع ووجب الفصل، فوجوب الوصل لغوي في صورتين لوجوب التشريك، وبحسب ما تقتضيه البلاغة واجب في الصورة الأولى لا الثانية» (1/ 490).

وربما يفهم بعض الباحثين من كلامه الأخير أنه لا يجعل الواجب لغةً واجباً بلاغةً، وهذا ما لا يُسلم على هذا النحو؛ لأن هذا البحث يرى أنه بالرغم من الاتفاق على استقلالية (الواجب) في البلاغة، فإنه يرى أن ذلك يكون في القدر الذي تنفرد به البلاغة عن اللغة، وأكثره في باب المعاني، لكنه يرى أن الواجب لغةً داخل في الواجب بلاغةً من باب أولى؛ ولذلك ارتضى تعريف الواجب بأنه (ما يحصل بوجوده صحة وبعدمه فساد)، ولأنه لا تكون بلاغةً مع وجود خطأ أو لحن أو مخالفة لقاعدة، وقد عاب البلاغيون مخالفة النسق الصرفي في أبواب الفصاحة وعدوه قبيحاً.

وقد صرح البهاء السبكي (2003) بهذا التصور الذي قرره هذا البحث حينما أراد أن يحل الإشكالية التي تحصل من إطلاق البلاغيين لفظ (الحسن) على (الواجب) أحياناً، فيقول: «واجبات البلاغة يستند أكثرها إلى التحسين، فإن كل ما وجب لغةً وجب بلاغةً من غير عكس» (1/ 593).

ومن المنوع أيضاً: مخالفة ما يجب للمقام من استعمالات لغوية، كاستعمال التهاني في موضع التعازي، فهو ممنوع عقلاً،

والمنوع عقلاً ممنوع بلاغة. وكل فاسد مترتب على عدم وجود الواجب ممنوع.

وحصول الفساد من عدم وقوع الواجب على وجهين:

- إما فساد ناشئ عن مخالفة قاعدة، فيلتحق الواجب هنا بعلمي العربية: النحو والصرف، ولذلك نجد ابن رشيق (1981) يقول: «ولا نجد معنى يحتل إلا من جهة اللفظ، وجريه فيه على غير الواجب» (1/ 124).
- أو فساد ناشئ عن مخالفة عقلية، وهذا مخرج الكلام من دائرة المنطق العقلي، فلا يتصور حصول تشبيه بدون وجه شبه جامع، وإلا لكان الكلام ضرباً من اللغو، فوجود وجه الشبه بين المشبه والمشبه به واجب في فهم المعنى الصورة، قبل فهم بلاغة الصورة.

ومثاله أيضاً: أنه لا يتصور عدم وجود علاقة بين الألفاظ في حالة النقل عن المعنى الحقيقي إلى معنى آخر جديد، وإلا لما كان للانتقال وجه يربط بينهما. وكذا لا يتصور مخالفة مقام الكلام، فهو كوضع الشيء في غير موضعه، كاستعمال مقال الهجاء في مقام المدح، فحينئذ يخرج الكلام من دائرة البلاغة؛ لخروج الكلام عن مطابقة مقتضى الحال.

غير أنه يتشعب ويكثر في أبواب المعاني، وفي صياغة الأغراض، وحسن التشبيه، ونقل الألفاظ من المعنى الوضعي إلى معنى جديد، ومسالك الاستعارة، والكناية، والتعريض، ووظائف مباحث البديع؛ لا من جهة كونها محسنات زائدة، وإنما من جهة كونها أساليب مخصوصة أريد منها بناء الدلالة واتساع مذاهب القول. وهذا كله يحتاج إلى بحث وتنقيب عن الأدلة المعتمدة (المتفق عليها والمختلف فيها) عند البلاغيين من حيث ضبط الوجوب، والمنع، والتقبيح، والتحسين.

وقد علق ابن وهب -وهو يناقش معنى البلاغة- على قول أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه- في بعض خطبه: «أين من سعى واجتهد، وجمع وعدد، وزخرف ونجد، وبني وشيد»؟ فقال ابن وهب (1969): «فأتبع كل حرف بما هو من جنسه، وما يحسن معه نظمه، ولم يقل: أين من سعى ونجد، وزخرف وشيد، وبني وعدد؟ ولو قال ذلك لكان كلاماً مفهوماً مستقيماً، وكان مع ذلك فاسداً للنظم، قبيح التأليف» (ص130).

وسبب الفساد هنا هو عدم مراعاة المعاني المتناسبة، من حيث حسن التشاكل، ومراعاة النظر، ووقوع المعاني على ما يناسبها، وهو أمر خاص بالبلاغة؛ لذا فإن الفساد هنا أوسع من الفساد اللغوي المتعلق بصحة التراكيب.

أما في جانب الصياغة -مثلاً- فقد فرق بعض البلاغيين في مراعاة حال المخاطب بين أمرين: التردد، والإنكار؛ حيث ذكر خفاجي في تحقيقه للإيضاح أن «الفرق بينهما أن المتردد التأكيد له مستحسن، والمنكر التأكيد له واجب، والمتردد يؤكد له الكلام بمؤكد واحد. أما المنكر فيؤكد له الكلام بمؤكد وقيل بأكثر من مؤكد. وفي التردد ترك التوكيد ليس خطأ، وفي الإنكار يعد خطأ» (القزويني، 1953، 1/ 70). وذكر بعضهم الخلاف في حكم تأكيد الخبر للمتردد والمنكر، فأما تأكيده للمنكر فحكي بعضهم القول بوجوبه، فإن في التأكيد تكراراً للإسناد، واختلفوا في تأكيده للمتردد بين الوجوب والاستحسان (ابن عريشاه، 2001، عوني، 2018).

فهذا هو الأصل في ضبط الباب، ثم يستثنى من ذلك بحسب السياق والاستعمال، فيخرج الواجب عن أصله إلى غيره بقرينة السياق، إن شابه المخاطب -في بعض أحواله- غيره، فيجرون الكلام حينئذ على غير مقتضى الظاهر مراعاة لحال المخاطب.

وكذلك التناسب في باب الوصل بين الجمل (الفعلية والاسمية)، فمنه الممنوع، ومنه الحسن، وقد أشار إلى ذلك القزويني (1953) في كتابه الإيضاح بما يشي أن الرجل كان على وعي بتفاوت مراتب هذه الأحكام وإن لم ينص على حدها؛ إذ يقول: «ومن محسنات الوصل تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية، وفي المضى والمضارعة، إلا لمانع كما إذا أريد بإحدهما التجدد وبالأخرى الثبوت، كما إذا كان زيد وعمرو قاعدين ثم قام زيد دون عمرو فقلت: قام زيد وعمرو قاعد» (140/3).

والخلاصة: أن الواجب في البلاغة على نوعين: واجب في الألفاظ والتراكيب، وواجب في المعاني والدلالات.

فالأول: يتعلق بعلم العربية، ومحلّه التزام النسق اللغوي في الكلام العربي لذا فهو الوجوب المفضي إلى معنى الإلزام.

والآخر: على نوعين:

1-: يتعلق بصحة المعنى؛ بحيث إن استحال عن هذا الوجه فسد الكلام جملةً، والوجوب هنا كالوجوب في التزام النسق اللغوي.

2-: يتعلق بكمال المعنى وتحقيق شرف الكلام، فهو الوجوب المؤدي معنى الاستحسان المؤكد.

وهنا يكون الحكم بالخطأ ومجانبة الصواب، وهما مما يدخل في الممتنع، بلاغةً. وإذا أردنا أن نفرق بين الواجب في الألفاظ والواجب في المعاني فنقول: إن الأول أكثر انضباطاً من غيره؛ لاتصاله بالأصول المقررة عند أهل اللغة. كما أن سياق الكلام له علاقة بضوابط أهل الصناعة، لنعلم متى نقول بالواجب محل الاستحسان، ومتى نقول بالاستحسان محل الواجب، فهو كالقرائن الصارفة للأمر والنهي عن ظاهرهما في علم الأصول؛ إذ يتقرر ذلك بالنظر في قوة القرائن ونوعها على اختلاف مشاربها.

أما الواجب في المعاني فيخضع: للمقام، والعقل، والعرف، ودوافع الاستعمال. فهو متصل بالأدلة السياقية أكثر من اتصاله بالأدلة اللغوية؛ لذلك تكثر وجوهه ومسالكه. وقد قال صاحب المنهاج القرطاجني (2008) في باب (معرف دال على طرق المعرفة بما يوضع من المعاني وضع غيره من حيث تكون واجبة أو ممكنة أو ممتنعة، وما لا يجوز أن يوضع وضع غيره من ذلك): «فأما طرق الهزل وما يقصد به الإضحاك أو التهكم فإن المعنى قد يوضع فيما وضع جميع ما يخالفه من الجهات المذكورة. وكذلك في الأقاويل التي يقصد بها المشاجرة والمكابرة؛ لأن مواطن الهزل والضجر تحتل من قلة المبالاة بحقائق الكلام ما لا تحتمله مواطن الجدل والاعتدال». (ص128).

ومثلما كان الواجب له جانبان: جانب الصناعة، وجانب المعاني والدلالات، فكذلك الممنوع؛ إذ منه: الممنوع صناعةً، وهذا هو المؤدي إلى فساد التركيب، والممنوع بلاغةً، وهو كثير المسالك والوجوه أيضاً، كمنع مخالفة مقتضى الظاهر إلا لفائدة؛ إذ «لا يعدل عن الموافقة إلا لنكتة، والعدول عنها بلا نكتة ممنوع في باب البلاغة» (الدسوقي 2007، 76/2).

وقد يكون الممنوع مقصوداً به منع خطأ يتعلق بجانب من جوانب تكوين النص، وهذا الخطأ يحتمل أن يكون نابغاً من جهل المتكلم بحقائق التاريخ، أو واقع الحياة وما يقتضيه العرف، ومن ثم يحكمون على مثل هذا بالخطأ ومجانبة الصواب، ولا أدل على جدية اعتبار الصحة والخطأ — وهما يقومان مقام الواجب والممتنع — في المعاني أن بعض نقادنا قد وضع مقياساً لضبط المعنى من جهة الصحة والخطأ، فذكر أن صحة المعنى أن يخلو الكلام من الخطأ من ناحية واقع الحياة، وواقع التاريخ، ومعنى اللغة.

الحكم الثالث والرابع: الحسن والقبیح في البلاغة العربية

توضيح الحد الذي أرتضيه للحسن والقبیح في علم البلاغة العربية على النحو الآتي:

الحسن: هو (الذي يحصل بوجوده جمال وحسن للفظ أو المعنى، وبانتفائه نزول للكلام درجة أدنى إن ارتبط وجوده بدلالة النص)، كالتناسب بين الخصائص الأسلوبية والمقام. والتناسب هو أن يكون بين يدي النص عدة طرق تعبيرية صالحة، لكنه يؤثر منها واحدة تختص بميزة تعبيرية إضافية يحصل بها معنى جديد.

وأمثلة الحسن كثيرة جداً، ومنها:

أن يأتي الكلام موافقاً في تراكيبه ونظمه وتأليفه لمقتضى الحال من جميع وجوهه، فذلك يبلغ به مرتبةً عليا. يقول السكاكي (1987): «فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم فحُسِّنَ الكلام تجريدُه عن مؤكِّدات الحكم، وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحُسِّنَ الكلام تحليهِ بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفاً وقوة، وإن كان مقتضى الحال طي ذكر المسند إليه فحُسِّنَ الكلام تركُّهُ، وإن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة فحُسِّنَ الكلام ورودُه على الاعتبار المناسب... إلخ» (ص168).

وبذا يتضح أن هذه الأساليب إن نظرنا إليها من جهة الترتيب والوظيفة التركيبية فإننا نبحت فيها عما يجب وعما لا يجب، وإن نظرنا إليها بوصفها أداة من أدوات التحسين (ولا أقصد هنا التحسين البديعي بمعناه الضيق)، فإنه يلزمنا أن نبحت عن العلل البلاغية؛ لنعرف مواقع الحسن، وما يخرج عن حيزه.

ومن الحسن الذي يزيد اللفظ أو المعنى حُسْنًا، ولا يحصل بعده فساد: الجمع بين المتناقضات (الطباق والمقابلة)، أو الجمع بين المتشابهات (مراعاة النظر)، أو دعم الكلام بالأدلة العقلية (المذهب الكلامي)، أو اعتماد الحسن على مخالفة توقع السامع في تأكيد المعنى (تأكيد المدح بما يشبه الذم وعكسه، وأسلوب الحكيم، والتورية)، أو الاعتماد على الإيقاع الموسيقي وبخاصة إذا ارتبط بالدلالة، (الجناس والسجع... إلخ). فهذه قد لا يحصل بوجودها مطابقة ولا بانتفائها فساد، لكن استعمالها يزيد النص جمالاً وحسناً، إذا أحسن المتكلم توظيفها.

يقول عبد القاهر الجرجاني (1991): «وأما التطبيق والاستعارة وسائر أقسام البديع، فلا شبهة أن الحسن والقبح لا يعترض الكلام بهما إلا من جهة المعاني خاصة، من غير أن يكون للألفاظ في ذلك نصيب» (ص20)، وقال في الجناس: «أن يكون المعنى هو الذي طلبه واستدعاه وساق نحوه، وتجدد لا تتبغى به بدلاً» (ص11).

كما يحسن استعمال المحسنات البلاغية بنوعيتها، فإن تطلبها السياق انتقلت من الاستحسان إلى الاستحسان المؤكد، كأسلوب الحكيم، فإنه ربما كان حسناً إذا لم تدع الحاجة إليه، أو كان استعماله مطلوباً على جهة التأكيد إذا دعا السياق إليه. والحذف حسنٌ إن دلت عليه القرينة، وهو على درجات، فأحسنها ما أدركه أفق انتظار القارئ، وما وصل إلى القلب حال وصول الصوت إلى الأذن، وقد يكون الحذف واجباً إن أدى ذكره إلى قبيح بسبب التكرار السمج، أو الذكر المترتب عليه إطالة.. والإطالة قبيحة، وهي بخلاف الإطناب الذي يأتي لفائدة، فإن عري عن الفائدة فهو إطالة.

ويحسن الوصل بين الجملتين إذا توافقتا في الإطلاق التقييد، كقولنا «محمد يبدع إذا كتب، ومحمود يجيد إذا خطب، وذلك لتوافقهما في التقييد بالشرط» (عوني، 2018، 125/2). ويحسن الجناس والسجع وسائر المحسنات اللفظية إن كانت تؤدي وظيفة إضافية غير الوظيفة الشكلية، والوظيفة الشكلية -الموسيقية- حسنة في فصاحة الكلام ووقعه وانتظامه.

ولا يحسن التشبيه إن اتفق الشبه في جميع الوجوه، لأنه يقع في باب تشبيه الشيء بنفسه، وهو قبيح. وكذلك لا تحسن

الاستعارة في مواضع يحسن فيه التشبيه، ولا يحسن التشبيه في مواضع تحسن فيها الاستعارة، فقله تعالى: (وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ) (سورة الرحمن: 24) إنما حسن التشبيه دون الاستعارة؛ لأن السفن وإن عظمت في هيئتها فإنها لا تصل إلى رسوخ الجبال وقوتها وثباتها، ولا يدل السياق على مبالغة تقتضي وجود الاستعارة، فالمراد تشبيه هيئة بهيئة، وليس تماهي حالة في حالة، فكان ورود التشبيه أحسن لإثبات الفرق بين الطرفين.

ومن هذا الباب قول عبد القاهر (1991) في (ما يصلح أن يصرف للاستعارة وما لا يحسن): «فإن قلت فلا بد من أصل يُرجع إليه في الفرق بين ما يحسن أن يُصرف وَجْهُهُ إلى الاستعارة والمبالغة، وما لا يحسن ذلك فيه، ولا يُجيبك المعنى إليه، بل يصدُّ بوجهه عنك متى أردته عليه. فالجواب: أنه لا يمكن أن يقال فيه قولٌ قاطع، ولكن هاهنا نكتة يجب الاعتماد عليها والنظر إليها، وهي أن الشَّبه إذا كان وصفًا معروفًا في الشيء قد جرى العُرف بأن يُشَبَّه من أجله به، وتُعرف كونه أصلًا فيه يقاسُّ عليه» (ص250). وهذا دليل من أدلة استحسان الاستعارة عند الجرجاني، وهو دليل يصلح اعتماده في الحكم والتأويل.

أما فيما يتعلق بإطلاق المستحسن على الواجب عند البلاغيين، فقد ذكر بعضهم أن «التأكيد الواجب والمستحسن في نظر البلغاء سواء؛ لأن المستحسن عندهم واجب» (الدسوقي، 2007، 1/ 370). وقال بعضهم: «المستحسن في باب البلاغة بمنزلة الواجب، ولا يتأتى للبلغ تركه» (ابن عربشاه، 2001، 2/ 28). والذي أميل إليه هو أن هذا الكلام فيه نظر؛ إذ كيف يستوى ما يُفسد الكلام جملةً، وبين ما يقلل من بهائه وروائه؟!

فإن حُملَ ذلك على المعاني فلا يحمل على الألفاظ والتراكيب إلا من باب إحلال خلاف الأولى محل الجائز والعكس، بحسب الاستعمال والقرائن الدالة. صحيح أن هناك فروغاً كثيرة في البلاغة العربية يمكن توجيهها على الوجوب أو الاستحسان المؤكد، مع ما بينهما من اختلاف الدرجة، لكن يبقى وجود فرق بينهما، وقد فرق بعض البلاغيين بين التأكيد الواجب والمستحسن، فقالوا: «إن ترك المستحسن يلام عليه لوماً أخف من اللوم على ترك الواجب». (الدسوقي، 2007، 1/ 370).

إذن، فالحسن دائرة واسعة تتشعب منها دوائر كثيرة متماسة، وعليها معظم أحكام البلاغة، والفرق بينها وبين الوجوب والمنع، أن المنشئ مخير في هذه المرتبة -أي الحسن- بين أنماط غير متناهية، كما أن «الجواز يشعر بالتخير، والوجوب يشعر بالتعيين فلا يصطحبان» (الغزالي، 1998، ص186). والتفاوت الحقيقي في مراتب الحكم البلاغي -الذي به نفهم مرتبة الكلام وحظه من البلاغة- يكون بفهم وجوه الجائز وتفصيل مراتبه، فإن «الألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضرباً خاصاً من التأليف، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب» (الجرجاني، 1991، ص4).

وأما القبيح فهو (الذي يحصل بوجوده قبح وبانتفائه حسن)، كتنافر الحروف، وتنافر الكلمات، والغرابية، والوحشية، ومخالفة القياس الصرفي، وضعف التأليف... إلخ. وقال بعض البلاغيين: «الألفاظ داخلية في حيز الأصوات، فما استلذه السمع منها فهو الحسن، وما استكرهه فهو القبيح» (ابن الأثير، 1999، 1/ 81).

قد يقال: كيف يعد القبيح من مراتب البلاغة والقبح مناف لها؟

قلت: إن قبحه هو ما جعله يأخذ حكمه (القبيح)؛ ليشار إليه وينماز من غيره، وقد درست البلاغة عيوب الفصاحة من هذه الجهة، فقد ذكر البلاغيون أن عيوب الفصاحة منها ما يتعلق باللفظ المفرد، ومنها ما يتعلق بالتركيب، ومنها ما يتعلق بالمتكلم، واستعين على إيضاح ذلك بالشواهد المروية عن أناس سبقوا في القرون الأولى، وهم محل احتجاج واستشهاد.

وقد عدَّ بعض علماء البلاغة كلمة (مستشزرات) من الكلمات غير الفصيحة، وهي لشاعر جاهلي فحل (امرئ القيس)؛ وذلك لكونها تكدر لسان الناطق. وكذلك التعقيد المعنوي بدرجاته، وإفساد المعنى بالتقديم والتأخير غير البليغ.

وعُدَّ تشبيه الحسي بغيره قبيحاً، كما قيل: «ومحاكاة المحسوس بغير المحسوس قبيحة» (القرطاجي، 2008، ص 98)، وذلك هو الأصل العام؛ إذ إن تشبيه الحسي بالمعنوي أضعف في الحسن وإثارة الخيال من تشبيه المعنوي بالحسي؛ لأن الأصل في التشبيه إلحاق الأضعف بالأقوى، وهذا لا يكون في تشبيه الحسي بالمعنوي، فكان قبيحاً من هذه الجهة.

وقد نص العلوي (2003) في الطراز على أن من الاستعارة ما هو قبيح وحسن من جهة الحكم؛ فقال: «اعلم أن الاستعارة منقسمة باعتبار ذاتها إلى حقيقية وخيالية، وباعتبار لازمها إلى مجردة، وموشحة، وباعتبار حكمها إلى حسنة وقبيحة» (1/ 199).

كما تحدث البلاغيون عن الكناية القبيحة إذا كان الفحش منها بادياً فأخل بوظيفة الكناية، ف«ليس كل من تصرف في المعاني أحسن تصريفها، وأبقى الرموز على تأليفها» (ابن الأثير، 1999، 2/ 198). مثال ذلك قول المتنبي (1983، ص 185):

إِنِّي عَلَى شَغْفِي بِمَا فِي حُمْرِهَا ... لِأَعِفُّ عَمَّا فِي سَرَائِلِهَا

ف«هذه كناية عن النزاهة والعفة، إلا أن الفجور أحسن منها» (2/ 199). وقد أخذ الشريف الرضي (1892) هذا المعنى، فأبرزه في أحسن صورة؛ حيث قال (ص 343):

أَحْنُ إِلَى مَا تَضُمُّنُ الْحُمْرُ وَالْحَلَى ... وَأَصْدِفُ عَمَّا فِي ضَمَانِ الْمَآزِرِ

ولم يستحسن البلاغيون -أيضاً- التكرار إذا تكرر اللفظ والمعنى، وعدوه قبيحاً؛ إذ إن «للتكرار مواضع يحسن فيها، ومواضع يقبح فيها، فأكثر ما يقع التكرار في الألفاظ دون المعاني، وهو في المعاني دون الألفاظ أقل، فإذا تكرر اللفظ والمعنى جميعاً فذلك الخذلان بعينه، ولا يجب للشاعر أن يكرر اسماً إلا على جهة التشوق والاستعذاب، إذا كان في تغزل أو نسيب» (القيرواني، 1981، 2/ 74).

وقد تناول حازم القرطاجي (2008) مبحث التحسين والتقبيح بشيء من التفصيل، لكن ما تلزم الإشارة إليه هنا هو أنه لما تحدث عن علاقة المحاكاة بالتحسين والتقبيح، ذكر أن للاستحسان أربع جهات هي:

- الدين
- العقل
- الخلق
- المنفعة

ونص في المرتبة الثانية على أن الشيء «يحسن من جهة العقل...ويقبح من ضد ذلك» (ص 93-94).

الحكم الخامس والسادس: الأوَّلَى وخلاف الأوَّلَى في الاستعمال

أما الأوَّلَى في الاستعمال: فهو مما يتصل بدائرة الحُسن والقبح، وهو استعمال شيء مكان آخر أحسن منه، وذلك حين تظهر له علة تتطلبه، فيصير عندئذٍ مُقدِّماً في الاستعمال، وإن لم تظهر فهو خِلَافُ الأوَّلَى، كإحلال الخبر محل الإنشاء والعكس

دون علة أو نكتة، وكذلك بعض قوانين الفصاحة، فاستعمال اللفظ الغريب حكمه في الأصل أنه خلاف الأولى، وهو استعمال اللفظ المأنوس، لكن إن كان للفظ الغريب مناسبة بالمقام، وارتباط بالدلالة، انتقل من كونه خلاف الأولى إلى كونه الأولى في الاستعمال، وهكذا.

مثال ذلك استعمال القرآن الكريم للفظ (ضيزى) في قوله تعالى: «**الْكُمُ الذَّكْرُ وَلَهُ الْأُنثَى. تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى**» (سورة النجم: 21)، فإن اللفظة غير مستعملة بكثرة، ومع ذلك فهي في هذا الموضع أبلغ وأحسن من جهتين: جهة صوتية؛ أي المحافظة على الفاصلة، وجهة دلالية، وهي تحقيق معنى غرابة القسمة الجائرة.

ومثال خلاف الأولى: في أسلوب القصر قولنا: (إنما يتذكر أولو الألباب لا الجهال)؛ وذلك لأن الفعل لا يصدر منهما، وإنما يصدر من الأول دون الثاني، ومن ثم فاستعماله على هذا خلاف الأولى في الدلالة؛ لذا ورد استعمال القرآن الكريم: «**إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ**» (سورة الرعد: 19). وقيل في إيضاح هذه المسألة: «أنه إذا كان الفعل لا يصح إلا من المذكور ولا يكون من غيره لم يحسن العطف بـ(لا) فيه، كما يحسن فيما لا يختص بالمذكور ويصح من غيره، «أي: بخلاف لو قلنا: جاء زيد لا عمرو» فهذا سائغ لتصور وقوع الفعل منهما، بخلاف التعبير الأول» (الدسوقي، 2007، 2/ 291).

ويمكن تعقب ذلك بأنه قد يحسن ذلك القول (إنما يتذكر أولو الألباب لا الجهال)، إذا أُريد به -في سياق ما- الإشارة إلى التقييد بالإيماء إلى نفر ممن يتكلمون في غير فئتهم فيأتون بالعجائب، أو يقحمون أنفسهم فيما لا علم لهم به، فيكون اللفظ ردعاً لهم عن التماذي في حديث لم يُفتح لهم فيه شيء، فيكون مقصوداً في بنية التداول في حالة خاصة دون أن يكون ذلك عامّاً. وهنا يتعلق الأمر بالنظر في السياق، وتخصيص الحكم بقرينة تصرفه عن كونه خلاف الأولى إلى كونه الأولى في الاستعمال.

وكذلك مثل مبحث: (خروج الكلام عن مقتضى الظاهر)، وهو داخل في الاستثناء لا القاعدة، فالكلام فيه لا يرد على ما اتفق عليه البلاغيون، لكنه خرج عن مقتضى الظاهر لِعِلَّةٍ، وحينئذ تتبادل بعض الأحكام مواقعها، فيكون الحسن واجباً، ويكون خلاف الأولى هو الأولى بالاستعمال. ولا يمكن معرفة الحكم البلاغي على النص إلا بارتباط الدليل اللغوي بالدليل السياقي، وهذا كالفرق بين الفتوى والحكم، فالحكم له الثبوت، والفتوى تتغير بتغير الحال.

وبذلك تدور أحكام البلاغة على: الواجب، والممنوع، والحسن، والقبيح، والأولى، وخلاف الأولى. كلٌّ له مرتبته وما ينضوي تحته، وعلى قدر انضباط المسائل بهذه الأحكام يكون الحظ من فهم البلاغة وفهم تفاوت مراتب الكلام.

فإن اجتمع في الكلام الواجب والحسن، وانتفى عنه الممنوع والقبيح وخلاف الأولى، فقد وصل إلى الحد الأعلى من البلاغة، وإن وقع فيه الممنوع فسد، وإن كان فيه القبيح قل بقاءه وانطفاً ألقه، وإن وقع خلاف الأولى نظرنا في علة ذلك، وبيئاً وجهه، وقيمناه نظماً ومعنى، فإن كانت له علة وظهر له وجه في سياقه، انتقل من القبيح إلى الحسن، وإن لم تظهر كان خلاف الأولى أمراً محلاً ببلاغة الكلام، ويترتب على ذلك إذن أن تفاوت الكلام في البلاغة يكون تبعاً لتفاوته في مراتب الأحكام.

المبحث الثالث: ما يترتب على هذا البحث من فوائد علمية

هذا سؤال مهم في هذا المقام؛ إذ إن الثمرة من البحث العلمي تظهر فيما يترتب عليه من نتائج كلية أو جزئية، ولذلك يمكن القول: إن هناك نتائج مهمة تترتب على هذه الفكرة وما يضاهيها من أفكار، وهي على النحو الآتي:

أولاً: التأسيس لعلم أصول البلاغة

إذ لا شك أن ثمة تداخلاً بين علمي البلاغة وأصول الفقه، كما أن ثمة تداخلاً أيضاً بين البلاغة وأصول النحو، أما الأول فقال عنه بهاء الدين السبكي (2003): «واعلم أن علمي أصول الفقه والمعاني في غاية التداخل، فإن الخبر والإنشاء اللذين يتكلم فيهما المعاني، هما موضوع غالب الأصول، وإن كل ما يتكلم عليه الأصولي من كون الأمر للوجوب، والنهي للتحريم، ومسائل الأخبار، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والإجمال والتفصيل، والتراجيح، كلها ترجع إلى موضوع علم المعاني، وليس في أصول الفقه ما ينفرد به كلام الشارع عن غيره إلا الحكم الشرعي، والقياس، وأشياء يسيرة» (1/ 47، 48).

وقد آن للبلاغة العربية أن تطرح أصولاً مستقلة منصوفاً عليها، يُتفق عليها أو يُختلف، يُبدأ النظر فيها ويُعاد، كل ذلك يصب في مصلحة هذا الفن حتى تتحرر مباحثه، وليكون الباحث منها على دُكرٍ قبل شروعه في استنباط حيثيات بلاغة النص وتأويله وتقييمه، وهذا ما يفضي إلى القول بأنّ خوضَ هذا المجال وغيره من فروع الأصول يفتح باباً جديداً من العلم في ضبط التحليل والتأويل، والاستحسان والتقييد.

وهنا يأتي السؤال: هل يراد بذلك تحويل الدرس البلاغي -بعد هذا- إلى درس أصولي بالرغم من أنه يقوم -في أصله- على التنوع في الفهم، مع اعتبار أنّ للتنوع أثراً كبيراً في ثراء الفكر البلاغي؟

والجواب: أن هذا غير مطروح أو متصور، فهناك فرق بين علوم البلاغة وأصول البلاغة، كالحال بين النحو وأصول النحو، والفقه وأصول الفقه، فالبلاغة بوصفها علماً مجالها تحليل النص وفق ما يستنبط من ذائقة منضبطة بأصول كلية تفقه دلالات الأساليب، ومباحث البيان، ووضوح الدلالة. وهي تختلف عن البلاغة بوصفها ملكة؛ لأنها حينئذ تعني مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته، فتكون ملكةً يقدر بها المتكلم على الإنشاء والابتكار واتباع سنن الفصحاء والبلغاء في التعبير عن مقاصدهم وأغراضهم.

أما البحث في الأحكام، وما يضارعه: كالأدلة، والعلل، والقواعد، والضوابط، والعقل والنقل، والترجيح بين المعاني... إلخ، فهو ما يجب أن يستقل ببحث منفرد، ولنتفق على تسمية هذا النوع من البحث (أصول البلاغة)، على غرار أصول النحو، وأصول الفقه. فإن كان المتلقي من أهل التخصص عمداً إلى فهم كتب الأصول، وانتقل منها إلى حيز التحليل، وإن كان من غير أهل التخصص سبقت له الفائدة البلاغية في تحليل النصوص، أو التأويل والتفسير، والشرح الأدبي... إلخ دون عناء وكد.

وليس الغاية هنا اقتفاء أثر المناهج التي أخذت على عاتقها علمية الدرس الأدبي، وهو أحد مجالات التحليل البلاغي؛ لأن هذا التحليل في المقام الأول نشاط عقلي، لكن يمكن التصور بأنه إن انطلق من أسس منضبطة في إدراك وجوه الحسن وخلافه، وإدراك ما بين مراتب الكلام من مسافات، كان بمنزلة الرّدء المصدّق لما توصّل إليه النشاط العقلي، وهذا بدوره ما سيجعلنا نفرق بين أمرين:

الأول: البحث عن الأصول النظرية التي بنيت عليها مباحث البلاغة العربية، واستقراء أثر هذه الأصول في الدرس البلاغي، وهو ما يعين على ضبط المهاد الفكري الأصولي الذي استقيت منه مباحث البلاغة.

الآخر: المخارج البلاغية، وهي العلل التي بنى عليها النقاد والبلاغيون استحسانهم أو تقييحهم، وهي محل الخلاف في التوجيه والتحليل، وهذا الجانب هو الذي يعطى البلاغة العربية جانباً كبيراً من الثراء؛ لاختلاف الأذواق والفهوم فيه.

وبالبحث عن العلل والمخارج لربط معطيات النص بحجية التحسين أو التقبيح، يتحقق النظر العقلي المعتمد في الوقت ذاته على العقل والنقل.

ومن هنا يمكن أن يوجد علم (أصول البلاغة)؛ ليتوازي مع علم البلاغة، كالحال في أصول الفقه والفقه، وأصول النحو والنحو، وتكون مهمة علم أصول البلاغة: البحث عن الأدلة، ومراتب الأحكام، وقواعد التحليل الكلية المستنبطة من فروع المسائل، وضبط آليات التحليل، ويبقى لعلم البلاغة البحث في ضبط المصطلحات، وتحرير مسائل العلم التطبيقية، والبحث في جماليات النصوص ونظمها وصورها وفصاحتها في ضوء مباحث العلوم الثلاثة: المعاني والبيان والبديع، وما استجد على الوظائف البلاغية من رؤى حديثة لا تنأى بالدرس البلاغي العربي عما أريد به وله.

ثانيًا: تحول إجراء التحسين والتقبيح إلى علم منضبط

أي ظهور دوائر منضبطة تكون ترجمة عملية لتطبيق القضية التي عرفت في التراث البلاغي بـ(تفاوت مراتب الكلام)، تلك التي ألحَّ عليها الفكر البلاغي دون أن يفصل القول فيها، اعتمادًا على أنها تدرك بالتذوق والتحليل الذي لا يصل إلى كثير من المتلقين؛ حيث يمكن بعد ذلك أن تُقسم مراتب الكلام في ضوء هذا التصور وغيره.

إن ما لا يمكن الاستغناء عنه في بلاغة النص هنا هو ما يدخل تحت مظلة الواجب والممنوع في الفكر البلاغي؛ (أي الجانب المعياري المستند إليه في الأحكام البلاغية)، أما ما سواهما مما يقع فيه الاختيار، وتظهر فيه البراعة، ويكون هو محل تفاوت المبدعين، فبحسب الإجابة فيها تكون قوة البلاغة، ويكون تعدد مراتب المتكلمين.

وعلى هذا يمكننا أن نقسم مراتب الكلام على النحو الآتي:

- ما اجتمع فيه الواجب والحسن وامتنع الممنوع والقبيح وخلاف الأولى
- ما اجتمع فيه الواجب وامتنع الحسن.
- ما اجتمع فيه الواجب والحسن وحصل فيه خلاف الأولى.
- ما اجتمع فيه الواجب والقبيح.
- ما اجتمع فيه الواجب وخلاف الأولى.
- ما اجتمع فيه الحسن والقبيح.
- ما امتنع منه الواجب وتوافر الحسن.
- ما امتنع منه الواجب وتوافر القبيح.
- ما امتنع منه الواجب والحسن وتوافر خلاف الأولى.

إلى آخر هذه الصور التي تكثر في ضوء نظرية التقليل، ويطول ذكرها؛ لذا يمكن اختصار ذلك في القول بأنه إذا امتنع الواجب نظرنا: هل يتعلق الواجب بالصناعة أم بالمعاني؟ فإن تعلق بالصناعة لم نحتاج أن ننظر في توافر ما عداه؛ فإنه لو اجتمع فيه الحسن - حينئذ - وامتنع القبيح وخلاف الأولى لم ينفعه بشيء.

وقد يتفرع من هذه المراتب فروع أخرى كثيرة كذلك، بحسب النصوص وما يتعلق بها من نظر المجتهد وأدلته وتوجيهاته. وبناءً على ذلك، تتجلى للمقاربات البلاغية درجات متفاوتة من التأليف والإنشاء بحسب ما يتوافر له من عناصر الحسن.

ثالثاً: تقريب نظرية (تفاوت مراتب الكلام) في التراث البلاغي والنقدي

تؤمن بعض نظريات البلاغة الحديثة بأن البلاغة طريقة تفكير بشري، ومن ثم فهي أداة مشتركة عند جميع الناس، وهذا القول ينطوي على دالتين:

الأولى: أن هناك قواسم مشتركة بين الناس في الإنشاء والتأليف، وبخاصة في جانب التخيل، فالتشبيه والاستعارة تجري على ألسنة المثقفين والأدباء وعوام الناس، فالإنسان يشبه بما يعرف، لكن هذا لا يعني تحقق ملكة البلاغة التي تختص بإنشاء الأدب الخالد.

الأخرى: أن الناس وإن كانوا يشتركون في طريقة التفكير البلاغي التخيلي، لكنهم لا ينتجون جميعاً كلاماً على طبقة واحدة من الحسن، بل نجد بينهم تفاوتاً، وهذا يؤكد الفرضية التي قامت عليها نظرية البلاغة العربية؛ حيث تتفاوت «مراتب الكلام البليغ ودرجات كل مرتبة منها، وتتفاضل مراتب البلغاء ودرجاتهم في إنشاء الكلام البليغ والإبداع فيه» (الميداني، 1996، 1/ 436). وهذه الفرضية قد أسس لها البحث في قضية الإعجاز القرآني، وكذلك الحكومات النقدية التي وازنت بين شعر الشعراء في الجاهلية وما بعدها حتى وصلنا إلى علم الموازنات النقدية.

والحديث عن وجود تشبيه واستعارة في ذهن البشري حديث عن مسلمة، لكن الحديث عن تفاوت ذهن البشري في طبيعة الإنشاء والقدرة على التأليف، وكذلك إدراك الجمال الحاصل في الكلام بطبقاته المختلفة، هو ما تؤكد فرضية البحث، وهو الحقيق بالدراسة.

وقد شاع في التراث البلاغي والنقدي -على مستوى التنظير والتطبيق- التأكيد على تفاوت طبقات البلاغة، واختلاف مراتب الكلام، ومن ثم يأتي هذا البحث ليؤكد هذا الجانب ويزيده ثراء وعمقاً.

الخاتمة وأهم التوصيات

قصد هذا البحث التحقق من مجموعة فرضيات علمية، مثلت أسساً مهمة أقام عليها تصورات، ومنها: قيام النسق البلاغي العربي على قاعدة تفاوت طبقات البلاغة، واختلاف درجات الكلام، وقد شكل هذا الأساس معالم النظرية البلاغية التي تقوم على مجموعة أصول، منها منظومة الأحكام البلاغية التي تمثلت في ثنائيات الواجب والممنوع، والحسن والقيبح، والأولى وخلاف الأولى.

كما عمل البحث على تحقيق مجموعة من الأهداف، وهي: التحقق من قيام نظرية البلاغة العربية على جملة من الأحكام كانت مظهرًا من مظاهر قاعدة (تفاوت طبقات البلاغة)، وكذلك المناداة بتوليد فرع معرفي جديد يستقل بمجموعة من المباحث المتعلقة بطبيعة الاستدلال في البلاغة العربية.

ولذلك يمكن صياغة نتائج البحث في النقاط المحددة الآتية:

أولاً: البلاغة العربية في قراءتها للنصوص والخطابات فيها مباحث عقلية في الاستدلال والنظر، وفيها مباحث عقلية، والحكم على نص أو خطاب بالبلاغة من عدمها هو بحث معقول ومنقول، وإذا كان الأمر كذلك، فمن الواجب أن ترتد أصول المنقولات إلى أدلة معلومة، ووجوه المعقولات إلى علل مفهومة، ووجب كذلك أن تستبين مراتب الأحكام؛ ليعرف الواجب من الحسن،

الواقع في دائرة الجواز والاختيار.

ثانيًا: الوصول إلى أعماق هذه القضية يعد مدخلاً مهماً لدراسة إعجاز القرآن الكريم، ومعرفة الأسرار البنائية والدلالية التي ضمنت له التفرد؛ لأن المسألة لا تتعلق بمعرفة الحكم فحسب، وهو الجانب الذي تعنى به الكتابة البلاغية المعنية بالقراءة والتحليل، وإنما تتعلق بمعرفة كيفية استنباط الحكم بناء على تصور مفهومي منضبط، وهو الجانب الذي ينبغي أن تعنى به الكتابة البلاغية المعنية بالتأصيل في ثوب جديد ومستقل.

ثالثًا: تدور أحكام البلاغة على: الواجب، والممنوع، والحسن، والقبیح، والأولى، وخلاف الأولى. كلُّ له مرتبته وما ينضوي تحته، وعلى قدر انضباط المسائل بهذه الأحكام ووجودها في التحليلات البلاغية بوعي كاف، يكون الحظ من فهم درجات البلاغة، وفهم تفاوت مراتب الكلام.

رابعًا: ارتضيت تعريف الواجب في البلاغة العربية بأنه ما يحصل بوجوده صحة، وبعدمه فساد. أما الممنوع فهو ما يحصل بوجوده فساد وبانتفائه صحة، وهو عكس الواجب.

خامسًا: ارتضيت تعريفًا للحسن بأنه الذي يحصل بوجوده جمال وحسن للفظ أو المعنى، وبانتفائه نزول للكلام درجة أدنى إن ارتبط وجوده بدلالة النص. وأما القبيح فهو الذي يحصل بوجوده قبح وعيب يلحق الكلام، وبانتفائه حسن.

سادسًا: ارتضيت تعريف الأولى في الاستعمال: بأنه استعمال شيء مكان آخر أحسن منه، وذلك حين تظهر له علة تتطلبه، فيصير عندئذٍ مُقدِّمًا في الاستعمال، وإن لم تظهر فهو خلاف الأولى.

وتخلص إلى توصية الباحثين بضرورة العناية بالتراث البلاغي العربي عنايةً تقوم باستخلاص المباحث والقضايا الأصولية التي يمكن أن تعيد بهاء الدرس البلاغي عن طريق إحياء طرائق النظر الاستدلالية، والتنقيب عن القضايا المهملة والجوانب المهجورة التي هي لب الفكر البلاغي والمداخل المهم في فهم طبقات البلاغة والحكم عليها والأدلة المعتمدة وعلل الترجيح والقواعد الكلية.

كما تخلص إلى ضرورة الفصل بين نوعين من الكتابة العلمية حول نظرية البلاغة العربية قد دمج بينهما تاريخ هذا العلم، الأول: هو المعنى بتأصيل الفكر البلاغي، ودراسة أسسه المعرفية، وأصوله الاستدلالية، وسماته التقعيدية. والآخر: هو المعنى بقراءة النصوص، بناءً على منهجية موجودة في خلفية تلك القراءة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً/ المراجع العربية

- ابن الأثير، ضياء الدين. (1999). *المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر*. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. (1988). *ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر*. تحقيق خليل شحادة. (ط2). بيروت: دار الفكر.
- ابن عريشاه، إبراهيم بن محمد. (2001). *الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم*. تحقيق عبد الحميد هندراوي. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن وهب، أبو إسحاق. (1969). *البرهان في وجوه البيان*. تحقيق حفي شرف. القاهرة: مكتبة الشباب. مطبعة الرسالة.
- التوحيدى، أبو حيان. (1988). *البصائر والذخائر*. تحقيق وداد القاضي. (ط1). بيروت: دار صادر.
- الثعالبي، أبو منصور. (1985). *الإعجاز والإيجاز*. (ط3). بيروت: دار الغصون.
- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر. (1998). *البيان والتبيين*. تحقيق عبد السلام هارون. (ط7). القاهرة: مطبعة الخانجي.
- الجرجاني، عبد القاهر. (1991). *أسرار البلاغة*. تحقيق محمود شاكر. (ط1). القاهرة: مطبعة الخانجي، جدة: دار المدني.
- الجرجاني، عبد القاهر. (1993). *دلائل الإعجاز*. تحقيق محمود شاكر. (ط3). القاهرة: مطبعة الخانجي، جدة: مطبعة المدني.
- الخفاجي، ابن سنان. (1982). *سر الفصاحة*. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- الدسوقي، محمد بن عرفة. (2007). *حاشية الدسوقي على مختصر المعاني للتفتازاني*. بيروت: المكتبة العصرية.
- الدمشقي، الوأواء. (1993). *ديوان الوأواء الدمشقي*. تحقيق سامي الدهان. (ط2). دمشق: مطبوعات الجمع العلمي العربي، بيروت: دار صادر.
- الرضي، الشريف. (1892). *ديوان شعر الشريف الرضي*. (ط1). بيروت: المطبعة الأدبية.
- الرماني، علي بن عيسى. (1976). *النكت في إعجاز القرآن*. مطبوع ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن. تحقيق محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام. (ط2). مصر: دار المعارف.
- السبكي، بهاء الدين. (2003). *عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح*. تحقيق عبد الحميد هندراوي. (ط1). بيروت: المكتبة العصرية.
- السكاكي، أبو يعقوب. (1987). *مفتاح العلوم*. ضبط نعيم زرزور. (ط2). بيروت: دار الكتب العلمية.
- السيد، إبراهيم سعيد. (2021). *القراءات البلاغية وتعدد الدلالة*. (ط1). مصر: دار النابغة.
- السيد، شفيق. (2009). *الاتجاه الأسلوبي في النقد الأدبي*. (ط2). القاهرة: مكتبة الآداب.
- السيوطي، جلال الدين. (2006). *الاقتراح في علم أصول النحو*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- السيوطي، جلال الدين. (2012). *عقود الجمان في علم المعاني والبيان*. تحقيق وضبط عبد الحميد ضحا. (ط1). القاهرة: دار الإمام مسلم.
- الصعيدى، عبد المتعال. (2005). *بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح*. القاهرة: مكتبة الآداب.
- العسكري، أبو هلال. (1952). *كتاب الصناعتين الكتابة والشعر*. تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. (ط1). القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.
- العلوي، يحيى بن حمزة. (2003). *الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز*. (ط1). بيروت: المكتبة العصرية.
- عوني، حامد. (2018). *المنهاج الواضح للبلاغة*. القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث.
- الغزالي، أبو حامد. (1997). *المستصفى من علم الأصول*. تحقيق محمد سليمان الأشقر. (ط1). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الغزالي، أبو حامد. (1998). *المنحول*. تحقيق محمد حسن هيتو. (ط3). بيروت: دار الفكر المعاصر. دمشق: دار الفكر.

القرطاجني، حازم. (2008م). *منهاج البلغاء وسراج الأدباء*. تقديم وتحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة. تونس: الدار العربية للكتاب.

القزويني، جلال الدين. (1953). *الإيضاح في علوم البلاغة*. تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي. (ط2). القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

القيرواني، الحسن ابن رشيق. (1981). *العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده*. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. (ط5). بيروت: دار الجيل.

المتنبي، أحمد بن الحسين. (1983). *ديوان المتنبي*. بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر.

المعري، أبو العلاء. (2008). *اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي*. تحقيق محمد سعيد المولوي. (ط1). الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

الميداني، عبد الرحمن حبنكة. (1996). *البلاغة العربية*. دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية.

ثانياً/ المراجع الأجنبية

Al-Askari, Abu Hilal, (1952 AD), *Ketab Al-sena?atayn Al-ketabah wa Al-nathr*, edited by Ali Mohammed Al-Bejawi, Mohammed Abu Al-Fadl Ibrahim, First Edition, Cairo, Dar Ehyaa Al-kotob Al-Arabia.

Al-Desouki, Mohammed bin Arafa, (2007 AD), *Hasheyat Al-Desouki ala mokhtasar alma?ani for Tafazani*, Beirut, Al-?asriyaa Library.

Al-Dimashqy, Alwaawaa, (1414 Ah – 1993 AD), collection of poems, Edit by Samy Al-Dahhaan, second edition, Damascus, Dar Saader.

Al-Ghazaly, Abu Haamed, (1998 AD), *Al-Mankhool*, edit by Mohammad Hassan Hetoo, third edition, Beirut, Dar Al-Fikr Almo?aaser.

Al-Ghazaly, Abu Haamed, (1997 AD), *Al-Mostasfa min ?elm Al-Ousool*, edit by Mohammad Solimaan Al_Ashkar,, first edition, Beirut, Moassasat Al-Resalah.

Al-Jaahiz, Abu Othman Amr bin Bahr, (1418Ah- 1998 AD), *Al-Bayan wa Al-Tabeyin*, edited by Abdessalam Haroun, 7th Edition, Cairo, Al-Khanji Edition.

Al-Jorjani, Abdul Qahir, (1412Ah- 1991AD). *Asrar Albalagha*, edited by Mahmoud Shaker, First Edition, Jeddah, Dar al-Madani.

Al-Jorjani, Abdul Qahir, (1993 AD), *Dalayil Al-E?jaaz*, edited by Mahmoud Shaker, Jeddah, Al-Madani Press, and Al-Khanji.

Al-Kairouani, Abu Ali al-Hassan Ibn Rasheeq, (1401Ah- 1981 AD), *Al-?omda fi Mahaasen Al- she?r wa adabeh*, edited by Mohammed Mohieddin Abdel Hamid, 5th Edition, Beirut, Dar Al-Jeel edition.

Al-Khaffaji, Ibn Sinan, (1402 Ah – 1982 AD) *Ser Al-Fasaha*, First Edition, Beirut, Dar Al-kotob Al-?lmeia Edition.

Al-Kartajanny, Hazem, (2008 AD), *Minhaaj Al-bolaghaa wa Siraaj Al-odabaa*, presenting and editing by Mohamed Al-habib Ibn Al-Khawaja, Tunisia, Dar al-kotob Al-Arabia le Al-ketab.

Al-Maydane, Abdurrahmaan Habannakah (1416 Ah - 1996 AD), *Al-Balaghaah Al-Arabyyah*, Damascus, Dar Al-Kalam, Beirut, Al-daar Al-Shamyyah.

Al-Ma?arry, Abu Al-?alaa, (1429Ah - 2008 AD), *Al-Lame? Al-?azizi Sharh Diwaan Almotanab- by*, edit by Mohammad Sais Almowly, first edition, Maktabat Al-?Markaz King Faisal for re-searches and Islamic studies.

- Aouni, Hamed, (2018 AD) Al-Minhaaj Al-Waadeh le Al-Balagha, Cairo, Al-maktaba Al-azhar-
iaa le Al-toraath edition.
- Al-Motanabby, (1403 Ah – 1983 AD), collection of poems, Beirut, Dar Beirut edition.
- Al-Qazwini, Jalaluddin, (1372 Ah- 1953AD) Al-Eadaah Fi ?olom Albalagha, edited by Moham-
med Abdel Moneim Khafaji, - Second Edition, Cairo, Dar Ihyaa Al-kotob Al-Arabiyyaa, Issa
Al-Babi Al-Halabi.
- Al-Rady, Al-Shareef, (1309 Ah – 1892 AD), collection of poems, first edition, Egypt, Matbaet
Al-Halaby.
- Al-Rummani, Ali bin Eassa, (1976 AD) Al-nokat fi e?jaz Al-Qur'an, printed from Thalath Ras-
ayel fi e?jaaz Al-Qur'an , edited by Muhammad Khalafallah Ahmed, and Muhammad Zaghloul
Salam, 3rd edition, Egypt, Dar Al-ma?aref edition.
- Al-Saedi, Abdul Mu?ta?al, (1426 Ah – 2005 AD), Bogheyat Al-Eadaah LeTalkhis Al-moftah,
Cairo, Library of Literature.
- Al-Sayed, Ibrahim Said, (1443 Ah – 2021 AD), Al-Qeraat Al-Blaghiaa wa Ta?addod Al-Delalah,
first edition, Egypt, dar Al-Nabeghaa edition.
- Al-Sayed, Shafie?, (2009 AD), Al-Etejaah Al-Uslooby fi Al-Nakd Al-Adaby, second edition,
Cairo, Maktabit Al-Aadaab.
- Al-sakaki, Abu Ya?qub, (1407Ah- 1987 AD) Meftah Al-?olom, Adjusted by Naeem Zarzour,
Second Edition, Beirut, Dar Al-kotob Al-?elmiah.
- Al-Sobki, Bahaa Al-Din, (1423 Ah – 2003 AD) ?aroos Al-Afrah fi Sharh Talkhis Al-moftah,
edited by Abdul Hamid Hindawi, first edition, Beirut, Modern Library edition.
- Al-Suyuti, Jalal al-Din, (1426 Ah – 2006 AD), Al-Eqteraah fi ?elm osool Al-nahw, read and com-
mented on by Mahmoud Suleiman Yaakut, Alexandria Egypt, Dar Alma?refah Al-jame?eya edition.
- Al-Suyuti, Jalal Al-Din, (2012 AD), ?okood Al-Jomaan fi ?elm Al-Ma?ani wa Al-Bayaan, edit
by Abdl-Hameed Duhaa, first edition, Cairo, Dar Al-Emaam Muslem edition.
- Al-Thaaleby, Abu Mansour, (1405 Ah – 1985 AD), Al-Ea?jaaz wa Al-Eejaaz, third edition,
Beirut, Dar Al-ghosoon.
- Al-Tawhedy, Abu haiyaan, (1408 Ah – 1988 AD), Al-Basayer wa Al thakhayer, Edit by Wedaad
Al-kady, first edition, Beirut, Dar Saader.
- Al-?alwi, Yahya bin Hamza, (1423 Ah – 2003 AD), Al-teraaz Al-motadammen le Asrar Al-
balagha wa ?olom haqayek Al-eajaz, first edition, Beirut, modern library edition.
- Ibn Al-Atheer, Diao Al-Din, (1420 Ah- 1999 AD) Al-mathal Al-sayer fi Adab Al-kateb wa Al-
sha?er, edited by Mohammed Mohieddin Abdel Hamid, Beirut, Modern Library.
- Ibn ?arabshah, Ibrahim bin Mohammed, (2001AD) Al-Atwal Sharh Talkhis Moftaah Al-?olom,
edited by Abdul Hamid Hindawi, Beirut, Dar Al-kotob Al-?elmia.
- Ibn Khaldoon, Abdurrahmaan Ibn Mohammad, (1408 Ah – 1988 AD), Deawaan Almobtadaa
wa Alkhabar fi tareegh AlArab wa AlBarbar wa man Aasarahom min thawy alShaan AlAkbar
Edit by Kalil Shahaadah, , second edition, Beirut, Dar Al-Fikr.
- Ibn Wahb, Abu Ishaq, (51389 Ah- 1969AD) Al-Burhan fe wojoh al-bayan, edited by Hafni
Sharaf, Al-shabab Library, Cairo, Al-Resala Press.